جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسييير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعنوان:

دور المؤسسات الإبداعية المصغرة في تنمية إنتاج أعلاف الحيوانات

– دراسة جدوى اقتصادية مقترحة لمشروع استنبات الشعير في ولاية ورقلة–

من إعداد الطالبة: شاوش أسماء

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ 2016/05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ : بوعلام بوعمار	(أستاذ محاضر/ أ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
الأستاذة: محسن عواطف	(أستاذة مساعدة / أ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفة
الأستاذ : بوختالة سمير	(أستاذ مساعد / أ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

الموسم الجامعي: 2015 / 2016

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسييير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
فرع علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعنوان:

دور المؤسسات الإبداعية المصغرة في تنمية إنتاج أعلاف الحيوانات

– دراسة جدوى اقتصادية مقترحة لمشروع استنبات الشعير في ولاية ورقلة–

من إعداد الطالبة: شاوش أسماء

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ 2016/05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ : بوعلام بوعمار	(أستاذ محاضر/ أ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
الأستاذة: محسن عواطف	(أستاذة مساعدة / أ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفة
الأستاذ : بوختالة سمير	(أستاذ مساعد / أ ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

الموسم الجامعي: 2015 / 2016

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى

رمز العطاء و التضحية أبي شاوش اعمر

رمز الحنان أمي

أرواح أجدادي الطاهرة

روح أخي شاوش محمد العربي الطاهرة

روح عمي لزهر الطاهرة

أخي خالد و أخواتي

أعمامي و عماتي و عائلاتهم

أخوالي و خالاتي و عائلاتهم

جميع أساتذتي

زملائي و زميلاتي

كل دفعة تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دفعة 2015-2016

التشكرات

أولا و قبل كل شيء أحمد الله عز وجل وأشكره على نعمه العديدة و على توفيقه لي على إنجاز هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المحترمة " محسن عواطف " لقبولها الإشراف على هذا العمل، كما أشكرها على توجيهاتها البناءة و على تشجيعها المستمر لي.

أتقدم بشكر خاص الأساتذة الذين ساعدوني في إنجاز هذا العمل من خلال نصائحهم و توجيهاتهم

أشكر الأستاذ بن تفات عبد الحق على التوجيهات البناءة

أشكر الأستاذة حورية بالأطرش على الإرشادات المستمرة

أشكر الأستاذة شاوش سعيدة على المساهمة الفعالة و المتابعة المستمرة طوال مدة إنجاز هذا العمل

أشكر كل العاملين في الديوان الوطني للاحصاء لولاية ورقلة على مساعدتهم لي بمنحي المعلومات التي أحتاجها

أشكر الطاقم العامل بمؤسسة شهد للحبوب المستنبتة في ولاية برج بوعريريج على تزويدي بالمعلومات المهمة

أشكر كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاح هذه الدراسة و إتمامها.

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة حول إبراز مدى قدرة مؤسسة مصغرة على تبني تقنية إبداعية لإنتاج الأعلاف الخضراء بدون تربة و توفيرها على مدار السنة في منطقة ورقلة. تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى إمكانية هذه المؤسسة على تحقيق أرباحا مالية و المساهمة في الحد من إستيراد الأعلاف عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية. و طرحت الدراسة كإشكالية لموضوع البحث " ما مدى إمكانية إنشاء مؤسسة مصغرة إبداعية ذات طابع فلاحي قادرة على تبني تقنيات حديثة (تقنية الاستنبات) لإنتاج أعلاف خضراء بخصائص ممتازة ".

استخدمنا المنهج الاستقرائي الإحصائي بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات الإحصائية مثل طريقة المربعات الصغرى و الأدوات الاقتصادية الرامية إلى اختبار الفعالية الاقتصادية للمشروع مثل فترة الاسترداد و ذلك باستعمال برنامج Exel 2007 للمعالجة الإحصائية للبيانات. لقد تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها: أن المشاريع المصغرة قادرة على تبني مشروع استنبات الشعير بدون تربة؛ بفعالية اقتصادية جد عالية و بأرباح معتبرة. كما اتضح على ضوء المعطيات أن استرداد التكاليف الاستثمارية لا يتعدى السبعة أشهر الأولى من بداية الإنتاج مما يشجع على تبني هذه التقنية على مستوى المؤسسات المصغرة بولاية ورقلة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة مصغرة إبداعية، تقنية الاستنبات، الشعير المستنبت، دراسة الجدوى الاقتصادية.

Resumé:

Cette étude a porté sur la capacité d'une petite entreprise à adopter des technologies créatives pour produire de fourrage vert hors sol disponible sur toute l'année dans la région de Ouargla. L'étude vise à révéler la capacité de l'entreprise à réaliser des bénéfices et contribuer efficacement à la réduction des importations des fourrages verts A travers l'étude de la faisabilité économique. L'étude a proposé comme problématique « la possibilité de mettre en place une petite entreprise créative agronomique capable d'adopter de nouvelles techniques (technique de la culture hors sol) pour produire de fourrage vert ayant des propriétés 11excellentes

L'étude a utilisé une méthode inductif statistique plus un ensemble d'outils statistiques telles que la méthode des moindres carrés et instruments économiques visant à tester l'efficacité économique du projet, telles que la période de récupération par l'utilisation du programme Exel en 2007 pour le traitement des données statistiques. Un certain nombre de résultats est atteint dont les plus importants sont que les petites entreprises sont en mesure d'adopter les projets de culture de l'orge en hydroponie avec une efficacité économique très élevés et des bénéfices considérables. Il se trouve à la lumière des données que le recouvrement des coûts d'investissement ne dépasse pas les septe premiers mois suivant le début de la production ce qui encourage l'adoption de cette technologie par les petites entreprises dans la wilaya de Ouargla.

Mots clés: petites entreprises créatif, la technique de la culture, de l'orge cultivar, étude faisabilité économique.

قائمة المحتويات

التعيين	الصفحة
الإهداء	III
التشكرات	IV
ملخص الدراسة	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	01
المبحث الأول: الإطار النظري للمشاريع الإبداعية المصغرة و دراسة الجدوى الاقتصادية	03
المبحث الثاني: الاستنبات (الزراعة بدون تربة) و خصوصية تطبيقها على زراعة الشعير	15
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	24
المبحث الأول: إحصائيات عامة حول الإنتاج الحيواني في منطقة الدراسة و تحديد منهجية الدراسة و أدواتها	26
المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة المقترح في ولاية ورقلة	36
الخاتمة	55
قائمة المراجع	56
فهرس المحتويات	59

قائمة الجداول

الرقم	التعيين	الصفحة
1.1	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	3
2.1	مميزات أوساط النظام المفتوح للاستنبات	17
1.2	تطور عدد المواشي في ولاية ورقلة	26
2.2	تطور إنتاج الأعلاف في ولاية ورقلة	27
3.2	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ورقلة	29
4.2	تقدير المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف بطريقة المربعات الصغرى	37
5.2	تقدير المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف في الولاية خلال [2016– 2018]	38
6.2	تقدير عدد المواشي في الهكتار بطريقة المربعات الصغرى	39
7.2	تقدير عدد المواشي في الولاية خلال [2016– 2018]	39
8.2	تقدير الإنتاج من الأعلاف في الولاية خلال [2016– 2018]	40
9.2	معدلات متوسط استهلاك الأعلاف عند المواشي	41
10.2	تقدير الاستهلاك الذي يغطيه الإنتاج في الولاية خلال [2016– 2018]	41
11.2	تقدير الطلب على منتج المشروع في الولاية خلال [2016– 2018]	42
12.2	الآلات و المعدات التي يحتاجها المشروع	45
13.2	تقدير المواد و المعدات المكتبية و الأثاث التي يحتاجها المشروع	46
14.2	تقدير عدد و مؤهلات العمالة التي يحتاجها المشروع	47
15.2	تقدير أجور العمالة التي يحتاجها المشروع	47
16.2	تقدير التكاليف و الإيرادات الإجمالية للمشروع	48
17.2	تقدير نتائج المشروع بعد أربعة سنوات	50

قائمة الأشكال

الرقم	التعيين	الصفحة
1.1	مخطط عام لنظام الاستنبات وفق النظام المفتوح	17
2.1	مخطط عام لنظام الاستنبات وفق النظام المغلق	18
1.2	رسم بياني يوضح تطور عدد المواشي في ولاية ورقلة	26
2.2	رسم بياني يوضح تطور المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف في ولاية ورقلة	28
3.2	رسم بياني يوضح تطور إنتاج الأعلاف بالقنطار في ولاية ورقلة	28
4.2	رسم بياني يوضح تطور اللحوم في ولاية ورقلة	29
5.2	رسم بياني يوضح تطور الألبان في ولاية ورقلة	30
6.2	معدلات تطور عدد المواشي في الولاية خلال [2016– 2018]	40
7.2	معدلات تطور إنتاج الأعلاف في الولاية خلال [2016– 2018]	40
8.2	مراحل استنبات الشعير	44
9.2	التصميم الداخلي لوحدتي الإنتاج	46

المقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأداة الفعالة للنهوض باقتصاديات الدول و إنعاشها و هذا نظرا لمرونتها و سهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية على المستوى العام و جلب الثروة على المستوى الخاص بالقطاع الذي تنتمي إليه، و نظرا لكون القطاع الفلاحي يتمتع بامتياز مكانته الاقتصادية في مختلف الدول المتطورة منها و النامية، فإن الدول تسعى جاهدة لتطويره ليتناسب و متطلبات شعوبها إن لم يتعداه للتصدير بهدف تحقيق امتيازات النمو اقتصاديا؛

فيما يخص الجزائر فان القطاع الفلاحي لم يحظى بالاهتمام اللازم خلال مختلف السياسات العامة التي انتهجتها الدولة للإصلاح و لمحاولة النهوض باقتصادها، فالصناعة كانت و لا تزال تشغل الاهتمام الأكبر للدولة الجزائرية متجاهلة بذلك الإنتاج الفلاحي و ما ترتب عنه من عجز زراعي كبير و شامل لا يتناسب بتاتا مع التطور الديموغرافي و تطور مستويات الاستهلاك المصاحبة له، و من بين المنتجات الفلاحية الأكثر استعمالا و الأكثر أهمية و كذا الأكثر تكاليف في الوقت نفسه نجد الأعلاف حيث نجد أن هذا المنتج يستعمل في تغذية المواشي كما يستعمل كمادة أولية في الزراعة و هذا ما جعل منها منتجات بالغة الأهمية في القطاع الفلاحي؛

و إذا أخذنا ولاية ورقلة كمثال لدراسة واقع إنتاج الأعلاف فيها نجد أن طابعها الصحراوي لم يمنع التطور المستمر للمساحات الفلاحية و كذا الإنتاج الحيواني منذ عدة سنوات إلا أن التحليل البسيط بالربط بين الأعلاف و الإنتاج من اللحوم الحمراء و الألبان تعد أرقاما صادمة نظرا لقلة المردودية لهذا الإنتاج إذا ما قورن بارتفاع فاتورة المصاريف المنفقة عليه مما أدى إلى تراجع المستثمرين إن لم نقل عدولهم عن التوجه لهذا المجال؛

و نظرا للتعثر الذي شاب المشاريع الفلاحية الكبيرة و وقف حائلا دون قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو على الأقل المساهمة و لو بنسبة ملحوظة في التقليل من واردات القطاع، فقد بات من الضروري إيجاد حل بديل لاستدراك نتائج إهمال القطاع الفلاحي؛

و تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحل الأمثل في ظل الاتجاه الحالي للسياسة الزراعية الذي يبرز من خلال البرامج و التوجهات الوزارية الهادفة إلى الحد من استراد اللحوم و الألبان ابتداء من سنة 2019 و الاتجاه إلى تشجيع الإنتاج المحلي بكل الوسائل المتاحة و التي من بينها السياسات التشجيعية الجديدة التي تمس بشكل خاص القطاع الفلاحي و التي تضمنت ضرورة إنشاء جهاز الدعم الاستشاري و الابتكارات لفائدة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع الفلاحي، و التي شجعت في الوقت نفسه على ترقية أنظمة الإنتاج المكثف و التقنيات المقتصدة للمياه؛

في هذا الإطار ارتأينا إدراج دراسة خاصة بالجدوى الاقتصادية لمؤسسة مصغرة مقترحة تنشط في استنبات الشعير بدون تربة و ذلك بهدف إبراز أهمية المؤسسات المصغرة في الحد من تكاليف الزراعة العادية مع الحصول في نفس الوقت على إنتاج يتيح لنا تطوير المنتجات الحيوانية للحد من الاستيراد.

إشكالية الدراسة:

ما مدى إمكانية إنشاء مؤسسة مصغرة إبداعية ذات طابع فلاحي قادرة على تبني تقنيات حديثة (تقنية الاستنبات) لإنتاج أعلاف حيوانية خضراء بخصائص ممتازة؟

و للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- السؤال الأول: هل تتناسب تكاليف تقنية الاستنبات مع تكاليف إنشاء مؤسسة مصغرة إبداعية
- السؤال الثاني: هل المؤسسة المصغرة الإبداعية قادرة على تحقيق نتائج إيجابية خلال المدة الأولى من بداية نشاطها
- السؤال الثالث: هل بإمكان المؤسسة المصغرة الإبداعية الإسهام في تخفيض الواردات.
- السؤال الرابع: هل تقنية استنبات الشعير أكثر فعالية من الطريقة العادية في زراعة الأعلاف.

و للإجابة على هذه الأسئلة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تقنية الاستنبات تقع تكاليفها في إطار الحد الأقصى لتكاليف المؤسسات المصغرة؛
- الفرضية الثانية: تحقق المؤسسات الإبداعية المصغرة نتيجة إيجابية في الأشهر الأولى من بداية نشاطها؛
- الفرضية الثالثة: تسهم المؤسسات المصغرة المستعملة لتقنية الاستنبات الإبداعية في تغطية نسبة معينة من إنتاج الأعلاف المحلي و تخفيض نسبة من قيمة وارداته؛
- الفرضية الرابعة: استعمال تقنية الاستنبات أكثر فعالية من استعمال الطريقة العادية في زراعة الأعلاف.

أسباب اختيار الموضوع: تنقسم هذه الأسباب إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية، و تتمثل فيما يلي:

- الأهمية الكبيرة للموضوع في تنمية القطاع الفلاحي؛
- السعي إلى توفير مادة الأعلاف بكميات وفيرة و جودة عالية؛
- سوء الظروف المناخية لمنطقة الدراسة و التي تعتبر نقطة مشجعة لتبني هذا النوع من المؤسسات؛
- محاولة معرفة الفرق بين تقنية الاستنبات و الطريقة العادية.

أهداف و أهمية الدراسة

- التأكد من فعالية استعمال تقنية الاستنبات في توفير الأعلاف الخضراء؛
- ترشيد استعمال الأراضي الزراعية من خلال استغلالها في زراعة محاصيل أخرى لا يمكن توفيرها عن طريق تقنية الاستنبات؛
- التقليل من واردات الأعلاف؛
- توفير مادة الأعلاف بجودة عالية و بإنتاج مستمر على مدار السنة.

حدود الدراسة:

- اخترنا منطقة ورقلة كمجال مكاني لإجراء تقديرات الجدوى الاقتصادية للموضوع محل الدراسة خلال السنوات الممتدة بين 2016 و 2018.
- اخترنا مؤسسة بولاية برج بوعريريج كنموذج ينشط في نفس المجال، و حدد المجال الزمني الخاص بهذه الدراسة في الفترة الممتدة بين 2016/03/18 و 2016/03/24.

منهج و أدوات الدراسة

بناءا على خصوصية الموضوع فقد تم اختيار متنوع لأدوات الدراسة بين أدوات إحصائية كطريقة المربعات الصغرى و أخرى اقتصادية كمعايير تقييم فعالية المشروعات، كما تمت الاستعانة بدراسة استطلاعية تنتهج نفس أسلوب الإنتاج المتبع في الموضوع قيد الدراسة في ولاية برج بوعريريج كمثال يستعان به في تحديد الملامح المختلفة لدراسة الموضوع مع أخذ خصوصيات منطقة الدراسة – منطقة ورقلة – بعين الاعتبار، و استعمل برنامج Excel 2007 للمعالجة الإحصائية للبيانات.

تقسيمات الدراسة

بناءا على ما سبق ذكره و للإجابة على إشكالية الدراسة تم تناول هذا الموضوع بتقسيمه إلى جزئين:

- **الجانب النظري**: سنتطرق في هذا الجانب إلى مفاهيم عامة حول المؤسسات المصغرة الإبداعية و دراسات الجدوى الاقتصادية، إضافة إلى استعراض الجوانب المختلفة لتقنية الاستنبات، كما سنتطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع؛
- **الجانب التطبيقي**: سنتناول في هذا الجانب جملة من المعلومات المتعلقة بإحصائيات حول المنطقة قيد الدراسة و التي ستبنى عليها تقديرات دراسة الجدوى لمشروع استنبات الشعير بدون تربة ، و بعدها يتم استخلاص أهم النتائج.

صعوبات الدراسة

- صعوبة صياغة الموضوع و ربطه بالتخصص؛
- قلة المعلومات في الموضوع سواء من الجانب النظري أو التطبيقي.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الركيزة الأساسية لقيام اقتصاديات الدول و الوسيلة الأكثر فاعلية في دفع عجلة النمو لهاته الأخيرة، و ذلك راجع لخصوصيات هذه المؤسسات و التي من أبرزها سهولة الإنشاء و التأقلم مع المتغيرات البيئية مقارنة مع المؤسسات الكبيرة بحيث نجد أن أغلب هاته المؤسسات تقوم بإنشاء مشاريع معينة بهدف تحقيق الربح، و يكون ذلك من خلال ممارسة نشاط معين لفترة محدودة، أو من خلال تبني مشاريع إبداعية.

إلا أنه لا يمكن تصور تحقيق الأهداف المرجوة من قبل هذه المؤسسات دون الاستناد إلى دراسات تقدير التكاليف و الإيرادات التي من خلالها تقرر المؤسسة تبني المشروع أو العدول عنه،

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض الحيثيات المتعلقة بخصوصيات المؤسسات المصغرة الإبداعية و كذا دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات مركزين على مؤسسة مصغرة تنشط في إنتاج الأعلاف باستعمال تقنية الاستنبات كنموذج، و سنتناول هذا الجانب من خلال استعراض المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للمشاريع الإبداعية المصغرة و دراسة الجدوى الاقتصادية
- المبحث الثاني: الاستنبات (الزراعة بدون تربة) و خصوصية تطبيقها على زراعة الشعير
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الإبداعية المصغرة و دراسة الجدوى الاقتصادية

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الإبداعية المصغرة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الإبداعية المصغرة، و قد اعتمدنا في تصنيف المؤسسة على عامل عدد العمالة.

الفرع الأول: المؤسسات المصغرة: يختلف تعريف المؤسسات المصغرة من دولة لأخرى حسب المعايير المستخدمة في التصنيف.

أولا: تعريف المؤسسات المصغرة: من بين تعاريف المؤسسات المصغرة نجد:

1 -حسب مركز التنمية الصناعية للدول العربية[1]: تعرف المؤسسات المصغرة بأنها كافة الوحدات الإنتاجية المصغرة الحجم التي تضم المؤسسات الريفية و اليدوية و الحرفية، إضافة إلى المؤسسات المصغرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع، أو التي لا تتخذ هذا الشكل.

2 -في الجزائر: تصنف المؤسسات إلى مصغرة، صغيرة و متوسطة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1.1: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المؤسسة / المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)
المؤسسة المصغرة	10 >	20 > مليون
المؤسسة الصغيرة	49-10	20 مليون – 200 مليون
المؤسسة المتوسطة	250-50	200 مليون – 2 مليار

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15، ص5 ، 6

ثانيا: خصائص و أهمية المؤسسات المصغرة: تتميز المؤسسات المصغرة بجملة من الخصائص التي كانت وراء اكتسابها أهمية كبيرة، و فيما يلي سنذكر أهم هذه الخصائص و كذا أبرز النقاط التي تُظهر أهمية هذا النوع من المؤسسات.

1 -**خصائص المؤسسات المصغرة**[2]: تتميز المؤسسات المصغرة بجملة من الخصائص نذكر منها:

- استقلالية الإدارة و مرونتها بالإضافة لسهولة انتقال المعلومة فيها؛
- نظام تسيير بسيط و إمكانيات مستعملة محدودة؛
- اتخاذ القرارات بسرعة و سهولة، إضافة إلى مركزيتها؛
- قلة عدد العاملين، إضافة إلى الدور الفعال للمالك المسير؛
- نشاط المؤسسة و نطاقها محدود نسبيا؛

[1] محمد إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1992، ص 209 – 241.

[2] محمد هيكل، **مهارات و إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 112، و بتصرف من الطالبة.

- العلاقات أقل بيروقراطية؛
- صغر حجم رأس المال مقارنة بالمؤسسات المتوسطة و الكبيرة؛
- انخفاض تكلفة اليد العاملة نظرا لكونها لا تتطلب كفاءات عالية.

2 -**أهمية المؤسسات المصغرة**[1]: تبرز أهمية المؤسسات المصغرة في النقاط التالية:

- تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي؛
- تساهم في إعداد العمالة الماهرة؛
- تساهم في حل مشكلة البطالة؛
- تساعد على تطوير التكنولوجيا و الفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع؛
- رفع تنافسية المؤسسات ؛
- توزيعها الجغرافي يشمل جميع المناطق (المدن و المناطق الريفية) مما يسهم في تقليل الفوارق و التخفيف من حدة النزوح الريفي و تحقيق التنمية المتوازنة في المجتمع؛
- إشباع حاجات أفراد المجتمع.

ثالثا: التحديات التي تواجهها المؤسسات المصغرة[2]: من بين أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات المصغرة نذكر:

- التطور التكنولوجي السريع؛
- عالمية الجودة و الاتصالات؛
- النشاط المحدود؛
- التحديات البيئية: و تشمل التحديات الخاصة بالموارد البشرية و المالية بالإضافة إلى التحديات الخاصة بالمواد الأولية و التحديات التي تفرضها القوانين و التشريعات.

الفرع الثاني: المؤسسات الإبداعية المصغرة

أولا: تعريف المؤسسات الإبداعية المصغرة: تستمد المؤسسات الإبداعية المصغرة تعريفها بالمزج بين تعريفي المؤسسات المصغرة و الإبداع.

1 -**تعريف الإبداع**[3]: يعرف الإبداع على أنه العملية التي يترتب عليها إيجاد أو خلق أو ظهور بفكرة أو ممارسة أو منتج أو نظرية أو اختراع أو خدمة جديدة يمكن تبنيها من قبل العاملين في المنظمة، بحيث يترتب عليها إحداث نوع من التغيير في بيئة و/أو عمليات و/أو مخرجات المنظمة، بما يعود بالمنفعة الشاملة للمنظمة والعاملين فيها والبيئة التي توجد فيها.

[1] نفس المرجع السابق، ص 115، و بتصرف من الطالبة.
[2] برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، 17 – 18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 117-119.
[3] روابح عبد الباقي، العابد لزهر، تشجيع الابداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الاتحاد الأوروبي، **ملتقى دولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة و تحليل تجارب وطنية و دولية**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 18-19 ماي 2011، ص 6.

2 -**تعريف المؤسسات المصغرة الإبداعية:** انطلاقا من تعريف المؤسسات المصغرة و تعريف الإبداع يمكن تعريف المؤسسات المصغرة الإبداعية: " على أنها تلك المؤسسات التي تراعي التصنيف المعمول به لتحديد طبيعتها بالإضافة إلى استعمالها لتقنية إبداعية سواء في المنتج أو في الإنتاج". و عليه نجد أن هذا النوع من المؤسسات يتميز بجملة من الخصائص أهمها[1]:

- ارتفاع درجة المخاطرة في المؤسسات الإبداعية مقارنة بالمؤسسات التي لا تعتمد على الإبداع؛
- ارتفاع قدرة هذه المؤسسات على الإبداع و ذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الإبداع الذاتي؛
- ارتفاع قيمة التمويل الذي تحتاجه هذه المؤسسات مقارنة بمثيلاتها التي لا تعتمد على الإبداع؛
- سرعة الاستجابة للتغيرات التي تحدث في السوق لقدرتها على رد الفعل؛
- أكثر قدرة على تقبل التغير و تبني سياسات جديدة على عكس المؤسسات التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات و رسمية العلاقات؛
- ندرة الموارد خاصة المالية منها و صعوبة حصولها على قروض الاستثمارات.

ثانيا: مصادر و أهداف النشاط الإبداعي في المؤسسات المصغرة الإبداعية

1 -**مصادر النشاط الإبداعي في المؤسسات المصغرة الإبداعية**[2]: تظهر الإبداعات في المؤسسات نتيجة فرص معينة على صاحب المشروع الاستفادة منها لتحسين وضعية مؤسسته، و تقسم مصادر الإبداعات إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية.

- **مصادر داخلية:** و تتمثل في: الحوادث الغير منتظرة، الفرص الغير منسجمة، الحاجة إلى أسلوب (طريقة) و التغيرات في القطاع و في بنية السوق.
- **مصادر خارجية:** و تتمثل في: التغيرات الديمغرافية، المعرفة الجديدة و التغيرات الإدراكية أو الاحساسية.

2 -**أهداف النشاط الإبداعي في المؤسسات المصغرة الإبداعية**[3]: تلجأ المؤسسات المصغرة إلى النشاط الإبداعي بدافع جملة من الأسباب و سعيا لتحقيق هدف و/أو أهداف معينة، و يمكن تلخيص أهم أهداف النشاط الإبداعي في المؤسسات المصغرة في النقاط التالية:

- السعي لاستبدال منتجات المؤسسة بمنتجات جديدة؛
- الحفاظ على الحصة السوقية أو الرفع منها، أو دخول أسواق جديدة؛
- تحسين نوعية السلع و/أو الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة؛
- الرفع من مردودية العملية الإنتاجية و تخفيض مدتها؛
- تخفيض تكاليف المؤسسة؛

[1] بلعزوز بن علي، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات بازل – 2 -، **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 486.

[2] PETER Drucker, **A propos du management**, village mondial, paris,2000, p70.

[3] Communication européenne, manuel d'OSLO, **Principe directeurs pour le recueil et l'interprétation des données sur l'innovation** ,3 édition,OCDE,2005,p122.

- تحسين شروط العمل؛
- تخفيض التأثيرات السلبية على البيئة.

ثالثا: تمويل المؤسسات الإبداعية المصغرة[1]: يتميز تمويل المؤسسات الإبداعية بالخطورة العالية و تزداد هذه الخطورة حين يتعلق الأمر بالمؤسسات المصغرة و هذا نظرا لخصوصية هذه الأخيرة، و لذلك نميز بين مصدرين لتمويل المؤسسات المصغرة و هما التمويل الذاتي و المصادر الخارجية.

1 -التمويل الذاتي: يكون هذا النوع من التمويل عن طريق السيولة المالية التي تتوفر عليها المؤسسة خاصة الأرباح المحققة و الغير موزعة، و يتم اعتماد هذه الطريقة في التمويل بهدف الحفاظ على استقلالية المؤسسة إضافة إلى التقليل من التكاليف خاصة تلك الناتجة عن وكالات التمويل.

2 -المصادر الخارجية: و تتمثل في وكالات التمويل الخارجية مثل المؤسسات المالية و التي تمثل البنوك أولها، و تلجأ المؤسسات المصغرة لهذا النوع من التمويل في حالة عدم قدرتها على الإيفاء بمستلزماتها، و يتميز هذا النوع من التمويل بتعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليه.

المطلب الثاني: الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية

سنحاول في هذا المطلب التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية، و ذلك من خلال التعرف على مفهوم هذه الدراسة و خصوصياتها، و من ثم مختلف عناصرها.

الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية: تتعدد تعاريف دراسة الجدوى حسب رؤية كل باحث لهذه الدراسة، إلا أنه و رغم هذا الاختلاف تبقى هذه الدراسات في مجملها تتميز بنفس الخصائص و تسعى لتحقيق نفس الأهداف.

أولا: تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية[2] : يعتبر علم دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية، إضافة إلى تأثره ببعض العلوم الأخرى كالمحاسبة، الإدارة، بحوث العمليات و التسويق، و من هنا يظهر التعدد في تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية على حسب الزاوية التي ينظر منها كل باحث لهذه الدراسة، و عليه يمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها:

1 -**التعريف الأول:** دراسة الجدوى الاقتصادية هي أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها، أو القيام بمفاضلة بين البدائل المتاحة و ذلك على أسس فنية ، مالية و على ضوء معطيات محددة تتصل بموقع المشروع، تكاليف التشغيل ، طاقات التشغيل، الإيرادات ، نمط التكنولوجيا المستعملة و اليد العاملة الموظفة.

[1] LACHMAN Jean, **financement de l'innovation dans les PME**,Economica.1996.,p11.

[2] أحمد تميم، **دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمان**، المستقبل، بور سعيد، مصر،1996، ص 14.

من خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن دراسة الجدوى الاقتصادية: طريقة علمية تبتعد عن العشوائية في اتخاذ القرارات و تستوجب القيام بدراسات متنوعة و وافية. إلا أن هذا التعريف أغفل الإشارة إلى إمكانية التخلي عن المشروع في حالة ما إذا كانت الدراسات المجرات غير مواتية.

2 -**التعريف الثاني**: دراسة الجدوى الاقتصادية عبارة عن مجموعة الاختبارات و التقديرات التي يتم إعدادها بنية الحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح، أو القرار الاستثماري و ذلك على ضوء توقعات التكاليف و الفوائد المباشرة و الغير مباشرة، و ذلك طوال العمر الافتراضي للمشروع.

من خلال التعريف السابق يتضح لنا بأن دراسة الجدوى الاقتصادية : تستند إلى جملة من الاختبارات و التقديرات للإيرادات و النفقات. إلا أن هذا التعريف لم يشر إلى نوعية القياسات الواجب القيام بها، و كذا لم يورد القرار الواجب اتخاذه في حالة ما إذا كانت نتيجة الدراسة سلبية.

– التعريفان الأول و الثاني يفترضان قيام المشروع أيا كانت نتيجة الدراسات المجرات.

3 -**التعريف الثالث**[1]: دراسة الجدوى الاقتصادية تمثل سلسلة من الدراسات التي تقوم على افتراضات معينة و أهداف محددة، تؤدي إلى اتخاذ الموقف النهائي بقبول المشروع أو برفضه وذلك اعتمادا على مجموعة من المعايير التي تنطلق من مبدأ التكلفة بغية التعرف على قدرة المشروع في بلوغ الأهداف المنشئ من أجلها.

من خلال هذا التعريف : يتضح لنا بأن دراسة الجدوى الاقتصادية عبارة عن جملة من الدراسات المترابطة فيما بينها و التي تهدف إلى الوصول إلى قبول أو رفض مشروع معين و تقدر صلاحية مشروع ما انطلاقا من دراسة تقييمية مقارنة بين تكاليفه و إيراداته. إلا أن هذا التعريف أغفل تحديد عناصر دراسة الجدوى (تسويقية، فنية، مالية .....).

– يفترض التعريف الثالث أن قبول المشروع أو رفضه يرتكز على مبدأ التكلفة فقط.

– من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي لدراسة الجدوى الاقتصادية:

" دراسة الجدوى الاقتصادية[2] هي تلك الدراسة المبنية على دراسة السوق، و من ثم تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع، في موقع مختار، باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام و بتكاليف استثمارية و تشغيلية مقررة و بإيرادات متوقعة تحقق عائدا محددا على الاستثمار، و التي بناءا عليها يتقرر قبول فكرة المشروع – في حالة نتيجة الدراسة إيجابية – أو العدول عنها – في حالة نتيجة الدراسة سلبية–

من خلال التعريف الأخير: يتضح لنا بأن دراسة الجدوى الاقتصادية: مبنية على جملة من الدراسات هي دراسة السوق، الدراسة الفنية و الدراسة المالية، حيث يرتبط قبول فكرة المشروع أو العدول عنها بنتيجة جملة من الدراسات.

---

[1] بن حسان حكيم، **دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة – مؤسسة G.M.D.LA BELLE لصناعة الفرينة و السميد**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 2-4.

[2] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 22، بتصرف.

- يفترض التعريف الأخير أن قيام أي مشروع يكون مبني على نتيجة جملة من الدراسات، فإذا كانت هذه النتيجة إيجابية فيتم قبول المشروع أما إذا كانت النتيجة سلبية فيتم رفضه.

ثانيا: خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية[1]: تمتاز دراسة الجدوى بجملة من الخصائص نذكر منها:

- دراسة الجدوى الاقتصادية ضرورية لكل المؤسسات باختلاف أنواعها و أحجامها؛
- يختلف حجم و تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية باختلاف حجم و نوع المشروع؛
- تسعى دراسة الجدوى الاقتصادية إلى تحليل كافة الجوانب المتعلقة بالمشروع، و بالتالي فهي الأداة التي من خلالها يتم إقرار مدى صلاحية المشروع من عدمها؛
- دراسة الجدوى الاقتصادية تعطي تصورا شاملا للمشروع قبل البدء في تنفيذه.

ثالثا: أهداف و أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية و متطلباتها: ترمي دراسة الجدوى إلى تحقيق جملة الأهداف التي تعكس أهميتها، إلا و أنه للوصول إلى الأهداف المرجوة لا بد من توفير عدة شروط تسمى متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية.

1 -**أهداف و أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية**[2]: تتمثل أهمية و أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية فيما يلي:

- تعظيم الثروة من خلال تعظيم الربح، وهذا الأمر يحقق تعظيم القيمة السوقية والعائد الاجتماعي؛
- المساعدة للوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة المادية و/أو الطبيعية والتي تتصف غالبا بالندرة النسبية خاصة في الدول النامية، مما يؤدي لترشيد القرار الاستثماري؛
- وضع خطط وبرامج لتنفيذ المشروع و تحديد أسلوب إدارة المشروع، والتفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق؛
- اختيار المؤسسات التي تحقق للمجتمع و/أو لصاحب المشروع و/أو للدولة أعلى منفعة؛
- إتاحة الفرص لاختيار المؤسسات التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخول؛
- اختيار المؤسسات التي تساعد على حل المشاكل الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية....إلخ.

2 -**متطلبات دراسة الجدوى الاقتصادية**[3]: ترتبط فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية بجملة من النقاط التي يتوجب على القائم بهذه الدراسة أن يكون على دراية بها، و تتمثل هذه النقاط فيما يلي:

- الإلمام بالتوجه؛
- المعرفة التامة بنطاق المشروع؛
- الاختيار بين البدائل والتحقق منها؛

[1] تيمجغدين نور الدين، دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العملية،مجلة الباحث، ورقلة، العدد 7، 2009-2010،، ص 206-207

[2] أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الشلف، الجزائر،العدد السابع، 2009، ص 332.

[3] تيمجغدين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 209.

– الحصول على البيانات اللازمة وجودتها.

الفرع الثاني: محاور دراسة الجدوى الاقتصادية: تتمثل محاور دراسة الجدوى الاقتصادية في دراسة السوق، الدراسة الفنية و الدراسة المالية، و فيما يلي سنتطرق إلى خصوصيات كل دراسة على حدا.

أولا: دراسة السوق

1 -**تعريف السوق**[1] : يعرف السوق على أنه نقطة البداية الطبيعية لأي نشاط اقتصادي، كما يعرف على أنه مكان التقاء العرض و الطلب يسمح بتبادل السلع و/أو الخدمات مقابل نقود، و بالتالي تعرف دراسة السوق[2] على أنها مجموعة الأساليب والأسس والتقديرات التي تهدف إلى التعرف على الجوانب المختلفة لسوق المنتج / الخدمة الذي يتجه المشروع لإنتاجه بهدف تقدير حجم المبيعات الحالية والمرتقبة، ورسم السياسات التسويقية المناسبة (التسعير الترويج والتوزيع)

و بالتالي سنركز في دراسة السوق على النقاط التالية:

– طرق جمع البيانات و المعلومات اللازمة؛

– تحليل السوق المستهدف؛

– تقدير الطلب المستقبلي على منتجات المشروع؛

– وضع خطة المبيعات.

1.1 – طرق و مصادر جمع البيانات و المعلومات اللازمة: تنقسم مصادر جمع المعلومات إلى نوعين حيث يستعمل كل نوع مجموعة من الطرق و الأساليب كما يلي:

أ –**المصادر الميدانية (البيانات الأولية):** هذا النوع من البيانات يتم جمعها مباشرة من الميدان، و تستعمل عدة طرق لجمعها هي: التجربة، الملاحظة و الاستقصاء (المقابلة الشخصية، أسلوب البريد، أسلوب الهاتف و أسلوب الحاسب الآلي)؛

ب **المصادر الغير ميدانية (البيانات الثانوية):** تحتوي المصادر الغير ميدانية على البيانات التي سبق جمعها بواسطة أجهزة خارجية و تكون معدة للاستخدام، و نذكر من هذه المصادر البحوث السابقة، الإحصاءات الرسمية و تقارير مندوبي البيع و الموزعين و الوسطاء.

2.1– تحليل السوق المستهدف[3]: يتم تحليل السوق المستهدف من خلال تحديد موقع السوق و نوعه بالإضافة إلى تحليل كل من الطلب و العرض في هذا السوق.

[1] محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، **دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 85-86.

[2] سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، دراسة الجدوى التسويقية و دورها في تنمية المشاريع السياحية- دراسة حالة -، **ملتقى دولي بعنوان السياحة، قطاع الخدمات والتنمية المستدامة للأقاليم في منطقة المتوسط**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل-الجزائر، يومي 22-23 أكتوبر 2013، ص 6.

[3] يحيه عيسى و آخرون، **تسويق – تحليل السوق -**، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 43.

أ – **تحديد موقع السوق و نوعه:** يتم تحديد منطقة تواجد السوق بالإضافة إلى نوع المستهلكين الذين يتوجه إليهم المنتج، و هناك أسلوبين لتحديد السوق المستهدفة هما: أسلوب الأسواق الموحدة و أسلوب تجزئة السوق.

ب –**تحليل العرض و الطلب:** يتم تحليل العرض و الطلب من خلال دراسة العوامل المحددة لكل منهما:

–**العوامل المحددة للطلب:** يعرف الطلب بأنه كمية السلع أو الخدمات التي يستعد المستهلكون لشرائها بسعر معين في وقت محدد، و تكون العلاقة بين السعر و كمية السلع و الخدمات عكسية، و يتحدد الطلب بجملة من العوامل أهمها: عوامل متعلقة بالمستهلكين[1] (الدخل، الأذواق، السن، الجنس)، أسعار السلع المنافسة و البديلة، توقعات المستهلكين بخصوص الأسعار و حجم الطلب المتوقع.

– **العوامل المحددة للعرض:** يعرف العرض بأنه كمية السلع أو الخدمات التي يستطيع المنتجون إنتاجها، أو يرغبون في تقديمها للبيع بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة، و تكون العلاقة بين السعر و كمية السلع و الخدمات طردية، و يتحدد العرض بجملة من العوامل أهمها: تحديد المنافسين الحاليين و المرتقبين (عددهم، قوتهم، السياسات التسويقية المتبعة من طرف كل منافس)، تكاليف عناصر الإنتاج، أسعار السلع المنافسة و البديلة، التطور التكنولوجي، توقعات المنتجين بخصوص الأسعار و تكاليف عناصر الإنتاج.

3.1 – تقدير الطلب المستقبلي على منتجات المشروع: لكي تتمكن المؤسسة من تقدير الطلب على منتجاتها، و بهدف الوصول إلى التنبؤ السليم بحجم الطلب هناك أساليب متعددة تستعمل لذلك فمنها الإحصائية، و منها الاقتصادية و منها تلك التي تعتمد على الخبرة و التقدير الشخصي، ويمكن حصر هذه الطرق فيما يلي:

أ – **الطرق الاقتصادية**[2]: و تشمل ثلاثة طرق هي طريقة متوسط الاستهلاك الحالي للفرد، مرونة الطلب السعرية و مرونة الطلب الدخلية.

ب –**الطرق الإحصائية**[3]: و تشمل طريقة تحليل السلاسل الزمنية و طريقة تحليل الارتباط و الانحدار.

ت –**الطرق التي تعتمد على الخبرة و التقدير الشخصي:** و تشمل طريقة المقارنة التاريخية و طريقة الاعتماد على آراء الخبراء مثل رجال البيع.

4.1 – **وضع خطة المبيعات:** بعد تقدير الطلب على منتجات المشروع يتم التنبؤ بمبيعات المشروع، و للوصول إلى تحقيق الحجم المتوقع من هذه الأخيرة لا بد من وضع خطة مبيعات تتضمن مختلف جوانب التسعير، الترويج، التوزيع و الأجور و الحوافز لرجال البيع، بحيث تتضمن كل منها جملة من النقاط سنوضحها فيما يأتي:

[1] سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 199.

[2] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **دراسة الجدوى و تقييم المشروعات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 79-82.

[3] نبيل عبد السلام شاكر، **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الجديدة**، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، 1998، ص 123-127.

أ –**خطة التسعير**:[1] وتتضمن تحديد أهداف التسعير، تحديد إستراتيجية التسعير المتبعة حيث نميز ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات (إستراتيجية قشط السوق*، إستراتيجية اختراق السوق$^{\Delta}$ و إستراتيجية قيادة السعر$^{\square}$) وإلى أي مدى سوف يرتبط السعر بالتكلفة و تحديد أنواع الخصم التي سيُسمح بها؛

ب –**خطة الترويج**: وتحتوي على: تحديد لمن سيوجه الترويج و الوقت المناسب له، توضيح ما هي طرق الترويج الواجب استخدامها (البيع الشخصي، الإعلان، تنشيط المبيعات) و تقدير ميزانية الترويج؛

ت –**خطة التوزيع**: وتشمل العناصر التالية : تحديد نوع و عدد الوسطاء الواجب الاستعانة بهم، ضبط وسائل الرقابة التي سيمارسها المشروع على منتجاته، تحديد نوع قنوات التوزيع التي ستستعمل (قنوات مباشرة أو غير مباشرة)، تقدير حجم الإنفاق الواجب تخصيصه لتطوير ومراقبة قنوات التوزيع و من ثم تحديد إستراتيجية التوزيع التي سيتم إتباعها (التوزيع المكثف، التوزيع الانتقائي أو التوزيع الحصري).

ث –**خطة الأجور والحوافز لرجال البيع**: يجب أن توضع خطة الأجور و الحوافز طريقة احتساب دخول رجال البيع أي هل سيتبع: أسلوب المرتب الثابت، أو المرتب بالعمولة، أو كلاهما معا، أو المكافآت التشجيعية.

ثانيا: الدراسة الفنية[2]: الدراسة الفنية للمشروع تتضمن كافة الجوانب ذات الطبيعة الفنية و الهندسية المتعلقة بتحديد حجم الإنتاج و الذي يعتبر المعيار الرئيسي لتحديد حجم المشروع و طاقته الإنتاجية، و كذا الكيفية التي سيتم بها الإنتاج، و حصر جميع متطلباته الفنية و الهندسية من إنشاءات و آلات إضافة إلى دراسة و تحليل موقع المشروع. و يمكن تلخيص أهم الجوانب التي تتضمنها الدراسة الفنية في النقاط التالية: دراسة و تحليل موقع المشروع، تخطيط العملية الإنتاجية، تقدير احتياجات و مستلزمات الإنتاج. و فيما يلي سيتم التعرض لتفاصيل كلا من الجوانب السابقة الذكر:

1 –**اختيار موقع المشروع**: تكمن أهمية موقع المشروع في مدى تأثير هذا الأخير على تكاليف و إيرادات المشروع و بالتالي هناك العديد من المعايير الواجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار موقع المشروع، و من أهمها:

- تكلفة الحصول على الأرض وتجهيز الموقع[3]؛
- القوانين و التشريعات؛
- مدى توفر أو قرب مشروعات مكملة لعمل المشروع في المنطقة؛
- مدى قرب الموقع من المواد الأولية، الأسواق، شبكات النقل و مصادر الخدمات؛

---

[1] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، **التسويق الإستراتيجي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص324.

* تستخدم هذه الإستراتيجية من قبل المنظمات التي تهدف لتحقيق أرباح عالية مقابل مبيعات قليلة و يكون ذلك من خلال تقديم منتج/ منتجات جديدة للسوق، ذات جودة عالية و سعر مرتفع و يكون المستهلكين على استعداد لدفع هذا السعر مقابل الحصول على هذا المنتج.

$^{\Delta}$ تهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة الحصة السوقية من خلال زيادة حجم مبيعات المؤسسة، و ذلك عن طريق تقديم منتج جديد للسوق مقابل أسعار منخفضة.

$^{\square}$ تهدف هذه الإستراتيجية إلى التغلغل في المنافسة السعرية و لكن في حدود تجنب المشاكل المؤدية لحروب الأسعار، و تستعمل من طرف المنظمات التي تهدف لتحقيق الربح عن طريق تغيير الأسعار.

[2] فليح حسن خليف، مرجع سابق، ص 211.

[3] عقيل جاسم عبد الله، **تقييم المشروعات – إطار نظري وتطبيقي-**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص 52.

2 – **تخطيط العملية الإنتاجية:** و يشتمل تخطيط العملية الإنتاجية على جملة من الخطوات التي يتحدد من خلالها الكيفية التي تقوم عليها العمليات الإنتاجية للمشروع، و ذلك من خلال[1] تحديد الفن الإنتاجي، تحديد الآلات و المعدات اللازمة للإنتاج، تحديد المهارات اللازمة من اليد العاملة الضرورية لتشغيل الآلة و عددها بالإضافة إلى تحديد المساحات المناسبة للإنتاج، و يمكن أن نوجز متطلبات تخطيط العملية الإنتاجية فيما يلي:

- تحديد التكنولوجيا التي ستستعمل، مع إبراز أهميتها و مبررات اختيارها؛
- تحديد مختلف منتجات المشروع، و الطاقة الإنتاجية للمشروع؛
- اختيار الآلات و المعدات وترتيبها؛
- اختيار أسلوب الإنتاج الملائم: و نميز بين أسلوبين هما: أسلوب كثيف رأس المال و أسلوب كثيف العمل؛
- تحديد المباني اللازمة للمشروع ومساحاتها؛
- توصيف العملية الإنتاجية؛
- التصميم الداخلي للمشروع والمقصود به[2]: إعداد التخطيط الهندسي المناسب الذي يضمن لكل قسم من أقسام المشروع المختلفة من قسم الإنتاج، قسم التسويق، قسم المالية.....، حسن أداء و تسيير مختلف المهام و كذا القدرة على الاتصال من قسم إلى آخر بأقل مجهود وأقل تكلفة وأقل وقت.

3 -**تقدير متطلبات المشروع الأخرى:** بعد التخطيط الداخلي للمشروع يتوجب تحديد باقي متطلباته و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات كما يلي:

- تحديد احتياجات المشروع من المواد الأولية و الخامات؛
- تحديد احتياجات المشروع للقوى العاملة؛
- تحديد احتياجات المشروع من الأثاث و وسائل النقل.

ثالثا: الدراسة المالية:[3] الدراسة المالية هي دراسة تقوم بترجمة الدراسات السابقة الأخرى (دراسة السوق و الدراسة الفنية) إلى تقديرات مالية، و تشمل هذه الدراسة التكاليف المختلفة للمشروع من التكاليف الاستثمارية و تكاليف التشغيل بالإضافة إلى إيرادات المشروع كما تقوم بتحديد كيفية تمويل المشروع سواء عن طريق رأس المال المدفوع من طرف المستثمرين أو عن طريق الاقتراض. و فيما يلي سنستعرض مختلف جوانب الدراسة المالية كلا على حدا:

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي ومداخله**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2000، ص 99 – 105.

[2] عبد الغفور يونس، **التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص 120.

[3] فتحي خن، **أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية – دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع بسكرة**، مذكرة ماستر، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013،ص 36 .

1 – مصادر تمويل المشروع[1]: تلجأ المؤسسات المصغرة في بداية نشاطها إلى التمويل الذاتي والذي يتم عن طريق الأموال الذاتية والمدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة، إلا أنه و نظرا لانخفاض القدرة على الادخار لدى هذا النوع من المؤسسات و الذي يسهم في الحد من التمويل الذاتي المتاح يلجأ أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى تتمثل في:

1.1 – مصادر غير رسمية: و تتمثل في الاقتراض من الأهل و الأصدقاء، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان...إلخ. ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات المصغرة.

2.1– مصادر رسمية: و تتمثل في المؤسسات المالية الرسميّة و هي: البنوك التجارية (التمويل المصرفي) و الهيئات والمؤسسات المتخصصة.

2 – تقدير تكاليف المشروع: تنقسم تكاليف المشروع إلى قسمين هما التكاليف الاستثمارية و تكاليف التشغيل.

1.2 – التكاليف الاستثمارية: تتمثل في المبالغ التي تجمد في صورة أصول لازمة لإتمام العملية الإنتاجية لمدة دورة إنتاجية على الأقل و تنقسم إلى: تكاليف الإنشاء و تكاليف رأس المال العامل.

أ –تكاليف الإنشاء: و يطلق عليها كذلك رأس المال الثابت أو التكلفة الرأسمالية، و هي تحتوي على الأصول الثابتة الملموسة كالمباني و الآلات و غير الملموسة كحقوق الاختراع و الأسماء التجارية.

ب رأس المال العامل: تتمثل تكلفة رأس المال العامل في القيمة اللازمة لتشغيل المشروع لمدة دورة إنتاجية و يتكون من جميع الأصول الجارية اللازمة لتشغيل المشروع. و تتمثل هذه الأصول في: المخزون السلعي، حسابات المدينين، النقدية.

2.2 – تكاليف التشغيل[2]:و تمثل تكاليف تشغيل المشروع خلال العملية الإنتاجية، و يتم احتساب هذه التكاليف سواء تم تسديد قيمتها نقدا أو بالأجل، و نميز نوعان من تكاليف التشغيل هما التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة.

3 –تقدير إيرادات المشروع: تتمثل إيرادات المشروع في كل ما يحققه هذا الأخير من عائد أو دخل و الذي يكون ناتج عن قيمة الإنتاج المحقق، و المداخيل الأخرى الناتجة عن تأجير فائض طاقة الآلات و معدات المشروع للغير.

4 -تقييم الربحية التجارية للمشروع[3] : : تمثل الربحية التجارية احد المعايير المقبولة وعلى نطاق واسع كمقياس عام لقيمة المشروع الكلية، بحيث يتم تقييمها باعتبار أن الهدف الأساسي لصاحب المشروع هو الحصول على أعلى ربح ممكن لأطول فترة ممكنة، و يؤشر هدا المعيار الربح الصافي بعد خصم كل الكلف و الضرائب. وهناك العديد من المعايير المستعملة لتقدير الربحية التجارية للمشروع[4].

---

[1] ريحان الشريف و بومود إيمان، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، Colloque national sur les stratégies organisation et accompagnement des PME en algerie، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-2012/04/19، ص 4-5.

[2] صالح حسن، **دراسة الجدوى**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، 2008، ص 52 -53.

[3] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[4] جلال الملاح، **تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 116

1.4 – معيار فترة الاسترداد: نقصد بفترة الاسترداد تلك الفترة اللازمة لتعادل التدفقات النقدية الصافية مع التكاليف الاستثمارية للمشروع، أو بعبارة أخرى هي الفترة اللازمة ليتمكن المشروع من استرداد تكاليفه الاستثمارية. و وفقا لهذا المعيار فإن المشروع الذي يسترد تكاليفه الاستثمارية في أقل مدة هو الأفضل؛

2.4 – دليل الربحية الغير مخصوم: يعرف هذا المعيار على أنه نسبة التدفقات النقدية الداخلة إلى التدفقات النقدية الخارجة، و يعبر هذا المعيار على نسبة الأرباح المحققة من استثمار وحدة نقدية، بحيث تحقق الوحدات النقدية ربح إذا كان دليل الربحية الغير مخصوم أكبر من الواحد؛

3.4 – نقطة التعادل[1]: و تعبر عن أقل مستوى إنتاجي يمكن السماح به لاستخدام الطاقة الإنتاجية للمشروع.

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 150- 152

المبحث الثاني: الاستنبات (الزراعة بدون تربة) و خصوصية تطبيقها على زراعة الشعير

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقنية الاستنبات

سنتعرف في هذا المطلب على تقنية الاستنبات من خلال استعراض تعريفها و مختلف أنواعها و مميزاتها، ثم نقوم بالتعرف بشكل خاص على آلية استنبات الشعير بدون تربة

الفرع الأول: الجذور التاريخية لتقنية الاستنبات[1]: تمتد جذور الدراسات الأولى للزراعة بدون تربة إلى سنة 1625 حيث كان أول ظهور لها في الصين في إطار بحوث في مجال فيزيولوجيا النبات، تواصلت الأبحاث في هذا المجال في مختلف دول أوروبا خاصة في فرنسا و لندن على يد العديد من الباحثين نذكر منهم " فرانسيس باكون 1627، قلوبر 1659، جون وادورد 1699 و آخرون" حيث توصلت هذه الفئة من الباحثين إلى إثبات إمكانية نمو النبات بدون تربة في ظل توفير المحاليل المغذية الضرورية لنموه،

في 1842 قام العالمان الألمانيان " يوليوس فون ساكس و ويلهلم نوب " بضبط التسع عناصر الضرورية لنمو النبات، وفي 1859 تم تطوير أول تقنية زراعة بدون تربة في وسط المحاليل المغذية، و بعدما أثبتت هذه التقنية فعاليتها قام " ويليام فريدريك 1929" في جامعة كاليفورنيا بالترويج علنا لزراعة المحاليل لإنتاج المحاصيل الزراعية، في سنة 1940 نشر جيركيه كتاب بعنوان " الدليل الكامل للزراعة المائية، و في 1960 قام " آلان كوبر " بتطوير تقنية غشاء العناصر المغذية و في 1970 قامت وكالة الفضاء الأمريكية بتطوير نظام الزراعة الهوائية، و من ثَم تم تطوير باقي طرق الزراعة بدون تربة،

بعدما شهدت هذه التقنية انتشارا واسعا في أغلب دول أمريكا و أوروبا انتقلت شيئا فشيئا إلى شمال و جنوب إفريقيا لتصل في الآونة الأخيرة (الأربعين سنة الأخيرة) إلى دول المغرب، أما فيما يخص الجزائر فقد بدأت بانتهاج هذه الطريقة منذ 2011 و خصوصا بولايات: الجزائر العاصمة، سطيف، الشلف، خنشلة، الأغواط و غرداية.

الفرع الثاني: مفهوم و خصائص تقنية الاستنبات[2]: سنتطرق إلى مفهوم تقنية الاستنبات و كذا إلى أهم خصائصها:

أولا: تعريف تقنية الاستنبات: يقصد بالزراعة بدون تربة زراعة النباتات في أوساط زراعية لا تكون التربة إحدى مكوناتها، ويتم تغذيتها باستخدام محاليل مغذية خاصة تحتوي على العناصر الغذائية اللازمة لنمو النبات، وتساعد هذه الطريقة على التخلص من المشاكل المتعلقة بقلة خصوبة التربة وعدم ملاءمتها لنمو النبات و كذا المشاكل ذات العلاقة بالظروف المناخية القاسية وقلة الموارد المائية وغيرها من المشاكل التي تواجه الزراعة العادية. وقد أظهرت نتائج التجارب والدراسات تفوق هذه الطريقة في كثير من النواحي فهي تعطي إنتاجا وفيراً وتساعد على الاستغناء عن العمليات المختلفة التي تتطلبها الزراعة العادية مثل عمليات تحضير التربة وإضافة الأسمدة العضوية والدورة الزراعية.

[1] Paul ROBIN, Horticulture sans sol :histoire et actualité, Cahiers d'économie et sociologie rurales, n° 46-47, 1998, pp 100-112.

[2] A.Humbeek ,Une nouvelle conception de la révolution vert, **TROPICULTURA**, 1989,7,4,p 184.

ثانيا: خصائص تقنية الاستنبات[1]: تتميز تقنية الاستنبات بالعديد من المزايا إلا أنه يشوبها بعض السلبيات كذلك و التي سنتطرق إليها فيما يلي:

1 -**إيجابيات تقنية الاستنبات:** تتمثل في النقاط التالية:

- إمكانية الإنتاج الزراعي في المناطق غير الصالحة للزراعة وخاصة تلك الأراضي المتأثرة بالملوحة مع ضرورة توفر مياه ري عذبة؛
- تساهم في توفير كافة العناصر الضرورية اللازمة لنمو النبات؛
- تساهم في حل مشكلة نقص العناصر في التربة وتقلل من الأمراض الفطرية وتملح التربة؛
- تساهم في التهوية بصورة أفضل مقارنة بالزراعات العادية؛
- لا توجد حاجة لتجهيز الأرض وإزالة الحشائش؛
- الترشيد في استهلاك المياه والأسمدة؛
- التبكير في النضج مع زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة الواحدة.

2 -**سلبيات تقنية الاستنبات:** تتمثل في النقاط التالية:

- ارتفاع الكلفة الإنشائية الأولية في بعض طرق الاستنبات مثل الزراعة الرأسية؛
- ضرورة توفير كافة مستلزمات النمو؛
- تغير معدل حموضة المحلول المغذي (pH) بسهولة، مما يؤدي إلى تدهور النباتات؛
- إمكانية انتقال الأمراض الفطرية عن طريق خزان الري وخاصة في النظام المغلق.

الفرع الثالث: أنواع الاستنبات: هناك طريقتان للاستنبات هما الاستنبات وفق النظام المغلق و الاستنبات وفق النظام المفتوح حيث يندرج تحت كل نظام مجموعة من الأنظمة الفرعية، و لكن عموما يستخدم كل نظام مخطط عام صالح لكل الأنظمة الفرعية التي يضمها، و فيما يلي نتطرق لكل من النظامين على حدا:

أولا: النظام المفتوح للاستنبات[2]: و هو زراعة النباتات في أوساط زراعية غير التربة و تروى بالمحلول المغذي الذي لا يتم إعادة استخدامه، و عموما تتميز كافة النظم المفتوحة بالتركيب الموضح في الشكل 1.1.

[1] مؤثر بن صالح الرواحي و آخرون، **الزراعة بدون تربة لمحاصيل الخضر في البيوت المحمية**، وزارة الزراعة و الثروة السمكية المديرية العامة للبحوث الزراعية و الحيوانية، عمان، 2013، ص 7.
[2] مؤثر بن صالح الرواحي و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 25-30.

الشكل 1.1: مخطط عام لنظام الاستنبات وفق النظام المفتوح

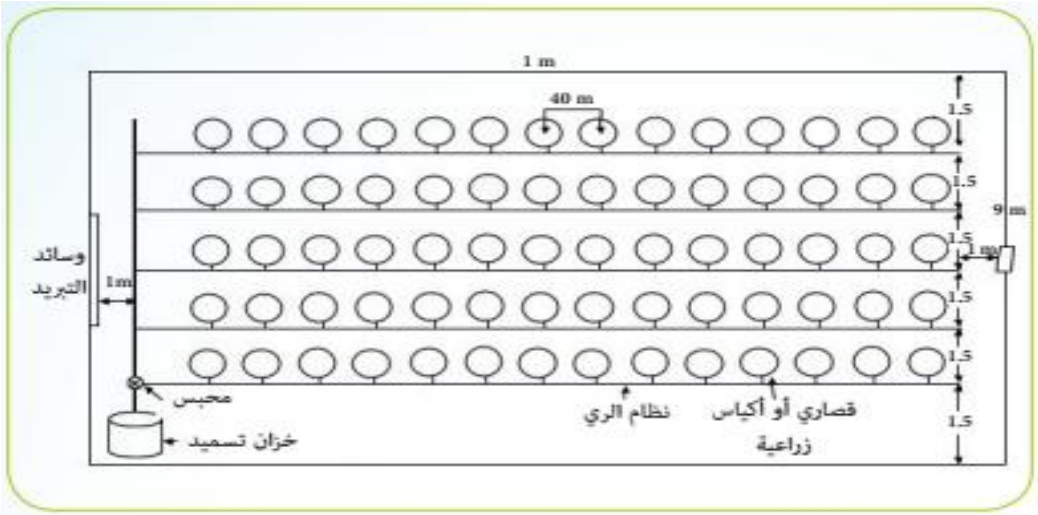

المصدر: مؤثر بن صالح الرواحي و آخرون، **الزراعة بدون تربة لمحاصيل الخضر في البيوت المحمية**، وزارة الزراعة و الثروة السمكية المديرية العامة للبحوث الزراعية و الحيوانية، عمان، 2013، ص30.

و من أنواع الأوساط التي يمكن استخدامها في النظم المفتوحة على سبيل المثال لا الحصر:

- الرمل: يجب أن يكون الرمل المستخدم ذو مسامات جيدة تسمح بمرور الهواء و المياه، مثل الرمل الخالص و الرمل قليل الخشونة؛
- نشارة الخشب: تحتاج النشارة إلى التخمر قبل الشروع في استخدامها و ذلك لمدة أسبوعين إلى ثلاثة أشهر، و كلما طالت المدة كلما كان الوسط أحسن؛
- مخلفات النخيل (سعف النخيل): تحتاج مخلفات النخيل إلى التخمر قبل الشروع في استخدامها و ذلك لمدة تتراوح بين أسبوعين و ثلاثة أشهر بحيث كلما طالت مدة التخمر كلما كان الوسط أحسن.

و يمكن تلخيص أهم مميزات الأوساط السالفة الذكر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2.1: مميزات أوساط النظام المفتوح للاستنبات

المميزات / الأوساط	الرمل	نشارة الخشب	مخلفات النخيل
الميزات المشتركة		3 -متوفر محليا 4 -يمكن استخدامه أكثر من مرة 5 -غير مكلف 6 -جيد التهوية	
الميزات الغير مشتركة	7 - جيد التصريف **8 -** سهل التعقيم	القدرة العالية على الاحتفاظ بالمياه	القدرة المتوسطة على الاحتفاظ بالمياه

المصدر: مؤثر بن صالح الرواحي و آخرون، نفس المرجع، ص ص 25-30.

✓ انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أوساط النظام المفتوح المذكورة تتميز عموما بقلة التكاليف نظرا لإمكانية توفيرها محليا. إلا أن نشارة الخشب تتميز عن باقي الأوساط بالقدرة العالية على الاحتفاظ بالمياه.

ثانيا: النظام المغلق للاستنبات [1]: و يمثل زراعة النباتات في أوساط زراعية غير التربة و تروى بمحلول مغذي يتم إعادة استخدامه بحيث يتم الاستفادة منه مرة أخرى في ري النباتات، و عموما تتميز كافة النظم المغلقة بالتركيب التالي:

الشكل 2.1: مخطط عام لنظام الاستنبات وفق النظام المغلق

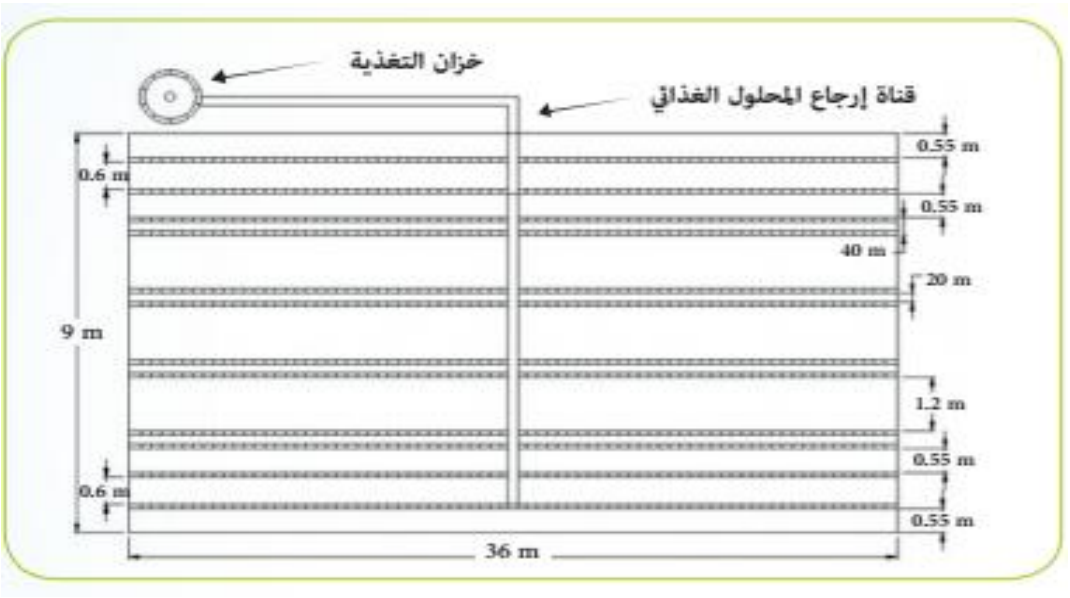

لمصدر: مؤثر بن صالح الرواحي و آخرون، نفس المرجع، ص16.

و من أنواع النظم التي يمكن استخدامها في النظام المغلق على سبيل المثال لا الحصر:

- تقنية الغشاء المغذي: هي زراعة النباتات في وسط مائي بحيث تنمو جذور النباتات في ذلك الوسط الذي تتوفر فيه جميع العناصر الغذائية، مع ضرورة التهوية المستمرة للمحلول الغذائي لتوفير الأوكسجين، ومن شروط نجاح هذه التقنية توفير الأوكسجين وحجب الضوء عن منطقة الجذور؛
- استخدام الأوساط الزراعية: هي زراعة النباتات في وسط مكون من البيت موس أو البرلايت بحيث يوضع النبات في هذا الوسط و يترك لينمو فيه؛
- الزراعة الرأسية: هي الزراعة وفق الأسلوب العمودي بحيث تُستعمل أوساط معينة مثل البيت موس أو البرلايت أو الفلين كوسط حاوي للنبات.

من أهم مميزات النظام المغلق نذكر ما يلي:

يحسن تهوية جذور النبات؛

المقدرة العالية على الاحتفاظ بالماء والسماد لفترة طويلة ، كما يقلل من استهلاك هاته المواد؛

التقليل من وجود الأمراض والحشرات؛

[1] مؤثر بن صالح الرواحي و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 8 -16.

-الأوساط الزراعية المستخدمة في النظم المغلقة تخفض درجات الحرارة العالية المضرة بالنبات، كما تحمي جذور النباتات من الانخفاض الشديد في درجة الحرارة؛

الأوساط الزراعية المستخدمة في النظم المغلقة خفيفة الوزن وسهلة الاستعمال.

المطلب الثاني: آلية استنبات الشعير[1]:لا تختلف آلية استنبات الشعير عن استنبات باقي المحاصيل إلا من ناحية الشروط الخاصة بنموه في حد ذاتها.

الفرع الأول: وصف لآلية استنبات الشعير: يتم استنبات الشعير باستخدام غرف الاستنبات حيث تتواجد هذه الأخيرة بأحجام مختلفة، تتكون غرفة الاستنبات بالإضافة إلى أجهزة ضبط الحرارة و الرطوبة و الإضاءة و جهاز قياس الحموضة (PH) من رفوف مرتبة عموديا لتوضع فوقها أحواض البذور، التي يتم سقيها بوتيرة منتظمة بواسطة ماء مذاب فيه العناصر الضرورية لنمو الشعير، كما يتم ضبط كل من الحرارة (18^0م – 22^0 م) و درجة الحموضة (5.8 – 6.5)، أما في ما يخص كمية المياه اللازمة فهي تختلف باختلاف كمية الشعير. و بعد أسبوع يتم الحصول على شعير مستنبت جاهز للاستعمال يتراوح طوله بين 25–30 سم.

الفرع الثاني: أهمية استخدام تقنية استنبات الشعير[2]: تظهر أهمية استخدام تقنية استنبات الشعير من خلال الأثر الإيجابي للشعير المستنبت على صحة المواشي و مختلف الحيوانات التي تستخدمه كغذاء، و عليه يمكن تلخيص أهمية هذه التقنية في النقاط التالية:

- توفير إنتاج بقيمة غذائية عالية على مدار السنة؛
- تحسين الإنتاج الحيواني (لحوم، ألبان و أصواف) من الناحيتين الكمية و النوعية؛
- تخفيض تكاليف تغذية الحيوانات؛
- التقليل من ضياع الماء و الطاقة؛
- قلة المساحة المستخدمة لهذه التقنية و هذا ما يتيح الفرصة لاستخدام الأراضي المخصصة للأعلاف لإنتاج محاصيل أخرى؛
- الشعير المستنبت يزيد في الإنتاج الحيواني (ألبان، لحوم) بنسبة تتراوح بين 20% و 25%.

[1] نبيل أبو شمالة، " أهمية ألمنهج ألمناطقي في تشجيع ألاستثمار وخلق مشاريع إبداعية - إنتاج الأعلاف الخضراء بطريقة الزراعة المائية Hydroponic – "، وزارة الزراعة، فلسطين، 2012، ص 13-14.

[2] نبيل أبو شمالة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: استعراض الدراسات السابقة

سيتم في هذا المبحث طرح مختلف الدراسات الأجنبية و العربية التي أجريت في إطار استنبات الشعير بدون تربة

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية: سنستعرض دراستين أجنبيتين الأولى تطرقت إلى وصف عام لتقنية استنبات الشعير بدون تربة و الثانية دارت حول استعمال الشعير المستنبت لتغذية الأرانب.

أولا: A.Humbeek ،" Une nouvelle conception de la révolution vert "[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تقنية جديدة لإنتاج الأعلاف الخضراء تعتمد على إنتاج الأعلاف بدون تربة، حيث استعملت هذه التقنية غرفة ذات الأبعاد (12 × 2.4 × 3.45) مزودة بجملة من الأجهزة التي تضمن توفير الشروط الضرورية لنمو الأعلاف الخضراء، و نتيجة التجربة و الملاحظة توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- الطاقة الإنتاجية لغرف الاستنبات تبلغ 1 طن / يوم، و ذلك باستعمال ما يقارب 130 كغ من بذور الأعلاف الجافة (المادة الأولية)؛
- تحتاج غرفة الاستنبات الواحدة إلى وقت صيانة يتراوح بين 30 و 45 دقيقة يوميا و إلى عامل واحد لمتابعتها مع عدم اشتراط المستوى التعليمي لهذا الأخير؛
- تقدر احتياجات الماء بـ 1300 لتر / يوم و احتياجات الطاقة بـ 45 كيلو واط/ يوم.

ثانيا: دراسة Kriaa.S , Bergaoui.R, Kennou.S،

" Utilisation de l'orge en vert produite hors sol pour alimenter des lapins en croissance en système familial [2]".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغذية الأرانب على الشعير المستنبت، و قد اعتمد الباحثين على أسلوب التجربة و الملاحظة على عينة من الأرانب لمدة 91 يوم، بحيث قاموا بتقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين، و قاموا بتغذية المجموعة الأولى على الأعلاف العادية و الثانية على الشعير المستنبت، و بعد 10 أيام من بداية التجربة لاحظ الباحثون أن أرانب المجموعة الثانية أكثر إقبالا على الطعام و أكثر نشاطا من مثيلاتها في المجموعة الأولى، و بعد اكتمال المدة المحددة للتجربة و قيام الباحثين بتحليل الملاحظات و النتائج المتوصل إليها، خلصوا إلى جملة من النتائج هي:

- التغذية على الشعير المستنبت تسهم في تحسين صحة الأرانب؛
- الشعير المستنبت يسد ثغرة الاحتياج للأعلاف خاصة في فصول عدم إنتاجها؛
- التغذية على الشعير المستنبت تخفض تكلفة التغذية إلى حوالي 10 % مقارنة بالتغذية على الأعلاف العادية.

[1] A.Humbeek، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

[2] [2] Kriaa.S , Bergaoui.R, Kennou.S , Utilisation de l'orge en vert produite hors sol pour alimenter des lapins en croissance en système familial, **WORLD RABBIT SCIENCE**, tunisie,vol 9 (4),2001, pp 171-174.

الفرع الثاني: الدراسات العربية: سنستعرض دراستين تم من خلالهما عرض امتيازات استعمال تقنية استنبات الشعير

أولا : نبيل أبو شمالة، " أهمية المنهج المناطقي في تشجيع الاستثمار وخلق مشاريع إبداعية – إنتاج الأعلاف الخضراء بطريقة الزراعة المائية Hydroponic – "[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى القدرة على تحقيق سياسة الاقتصاد الزراعي المقاوم و إحلال الواردات عن طريق تخفيض واردات الأعلاف بقطاع غزة باستعمال الشعير المستنبت بدل واردات الأعلاف، و قد قام الباحث بتطبيق تقنية استنبات الشعير باستعمال غرف الاستنبات، و من ثم قام بمقارنة بين الشعير المستنبت و الشعير المنتج بالطريقة التقليدية من الناحية الكيفية باستعمال التكوين الكيميائي لكلا المنتجين، ثم استعمل الطريقة الإحصائية لتقدير فارق تكاليف الإنتاج لكل نوع، و قد توصل عدة نتائج أهمها:

- من الناحية الكيفية تبين أن الشعير المستنبت أكثر غنى بالمواد المساهمة في نمو الحيوان من الشعير المنتج بالطريقة العادية؛
- الشعير المستنبت يكون متوفر على مدار السنة و بنفس الجودة العالية، على عكس الشعير المنتج بالطريقة العادية الذي ينتج في أوقات معينة فقط، كما أن جودته تتأثر بالظروف المحيطة و خاصة المناخية منها؛
- من الناحية المالية وجد أن الشعير المستنبت يخفض ما يقارب 40 % من تكاليف التغذية؛
- استعمال تقنية استنبات الشعير بدون تربة تسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ بدليل أنه يمكن تغطية إنتاج مساحة قدرها 5 هكتار سنويا باستعمال غرفة استنبات بمساحة 73.4 م^2 .

ثانيا: رزق عبد الجابر دار العيس ، " الزراعة المائية "[2]:

بهدف تخفيف أعباء تكاليف الأعلاف على المزارعين و كذا إلى تحسين إنتاجية الأغنام كما و نوعا، حيث قام باستحداث وحدتين لاستنبات الشعير بدون تربة بمزرعتين بكل من منطقتي مسافر بني نعيم و الزويدين بالضفة الغربية بمساحة 24م^2 لكل منهما، وقام بمتابعة هذه التجربة من ناحيتين الأولى تعلقت بمراحل سير إنتاج الشعير المستنبت و الثانية بمتابعة نتائج تغذية الأغنام على هذا المنتج، و بعدها تم مقارنة النتائج المتوصل إليها بباقي المزارع في نفس المنطقة و التي تستخدم الأعلاف المزروعة بالطريقة العادية، و بعد المقارنة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التغذية على الشعير المستنبت تسهم في زيادة الإنتاج الحيواني كما و نوعا؛
- التغذية على الشعير المستنبت في المزرعتين قيد الدراسة ساهمت في تخفيض تكلفة شراء الأعلاف إلى 50 %؛
- سجلت زيادة ملحوظة في إنتاج الحليب قدرت بـ 15 %.

[1] نبيل أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، ص 13-15.
[2] رزق عبد الجابر دار العيس ، **الزراعة المائية**، إتحاد لجان العمل الزراعي UAWC، فلسطين، 2013، ص 20.

المطلب الثاني: تحديد موقع الموضوع قيد الدراسة من الدراسات السابقة

في هذا المطلب سيتم تحليل الدراسات السابقة و تبيان موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

الفرع الأول: تحليل الدراسات السابقة: قبل تحليل الدراسات السابقة لا بد من إبراز نقاط الاستفادة من هذه الأخيرة.

أولا: نقاط الاستفادة من الدراسات السابقة: بعد استعراضنا للدراسات السابقة، يمكننا إيجاز نقاط الاستفادة منها فيما يلي:

- معرفة الجوانب ذات العلاقة بدراسة الجدوى الاقتصادية، و بتقنية الاستنبات؛
- معرفة طبيعة تأثير تقنية الاستنبات على التكاليف؛
- استنباط أدوات الدراسة الحالية إضافة إلى إثراء الإطار النظري للدراسة؛
- أخذ صورة حول كيفية تحليل نتائج الدراسة.

ثانيا: مقارنة الدراسات السابقة مع بعضها: و إذا ما قارنا الدراسات السابقة مع بعضها البعض فإننا نلاحظ ما يلي:

- تتفق الدراسات السابقة في استعمالها لتقنية الإنتاج و المتمثلة في غرف الاستنبات؛
- تتفق الدراسات السابقة على أن الشعير المستنبت يسهم في تحسين الإنتاج الحيواني، كما تسهم في تخفيض التكاليف؛
- تختلف الدراسات السابقة مع بعضها في اختيارها لبيئة و عينة الدراسة؛
- تختلف الدراسات السابقة مع بعضها في تباين نسب التكاليف المخفضة نتيجة استخدام تقنية الإنتاج.

الفرع الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: لمعرفة موقع الموضوع قيد الدراسة من الدراسات السابقة يجب ذكر نقاط التشابه و الاختلاف بينه و بين باقي الدراسات، بالإضافة إلى ذكر مواضع الإضافة التي أدرجتها الدراسة الحالية و عليه نجد أن:

- الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة من حيث اختيارها لموضوع البحث، إلا أنها تختلف معها من حيث طريقة تطبيق تقنية الإنتاج؛
- تعتبر هذه الدراسة الأولى – في حدود علم الطالبة – في الجزائر التي تناولت دراسة الجدوى الاقتصادية للموضوع قيد البحث بالتفاصيل المدرجة في المذكرة؛
- تناولت الدراسة الحالية الجوانب ذات العلاقة بخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث، درست:
  - مدى قدرة مؤسسة مصغرة على تبني مشروع إنتاج الأعلاف بطريقة الغرف المجهزة تقليديا؛
  - دراسة المردودية الاقتصادية لمشروع الاستنبات؛
  - دراسة مقارنة بين الأعلاف المنتجة تقليديا* و الأعلاف المستنبتة من ناحية التكاليف و الإيرادات.

* الأعلاف المنتجة تقليديا هي تلك الأعلاف المزروعة في الأراضي بتطبيق الرش المحوري.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا في هذا الفصل التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الإبداعية المصغرة و على مراحل دراسة جدواها لتقييم مدى فاعلية هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق الأمن الغذائي من الأعلاف بالإنتاج المحلي، بالإضافة إلى التعرف على تقنية الاستنبات و على مختلف أنواعها و على خصوصية استعمال كل منها، بحيث ميزنا طريقتين للاستنبات هما الاستنبات وفق النظام المغلق و الاستنبات وفق النظام المفتوح، و بعدما تعرفنا على خصوصية كلا النظامين و أن كل نظام من أنظمة الاستنبات يتماشى مع نوع معين من المحاصيل، و استخلصنا أن الشعير يُستنبت وفق النظام المغلق؛

ثم تم التطرق إلى تقنية استنبات الأعلاف بأخذ الشعير كنموذج و استعراض أهمية استخدام هذه الطريقة، و كذا ذكر آلية عمل هذه التقنية، و بناءا عليه توضح أن لهذه التقنية العديد من المزايا و التي من أبرزها أنها تسهم في تخفيض استهلاك المياه و الطاقة علاوة على أنها توفر إنتاج من الأعلاف بجودة عالية من الناحية الكمية و النوعية و على مدار السنة؛

و بعدها تم استعراض مختلف الدراسات التي عالجت الموضوع قيد الدراسة و ذلك لاعتماد هذه الدراسات كركيزة للدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسات المصغرة الإبداعية و كذا تلك المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية من جهة و بدراسة تقنية الاستنبات من جهة ثانية، و بعد اطلاعنا على مختلف الدراسات التي بحثت في هذا المجال سنحاول إسقاط هذه الجوانب على دراسة الجدوى الاقتصادية لمؤسسة مصغرة مقترحة في ولاية ورقلة تنشط في مجال استنبات الشعير، و ذلك من خلال مبحثين:

- المبحث الأول: إحصائيات عامة حول الإنتاج الحيواني في منطقة الدراسة و تحديد منهجية الدراسة و أدواتها
- المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة في ولاية ورقلة

المبحث الأول: إحصائيات عامة حول الإنتاج الحيواني في منطقة الدراسة و تحديد منهجية الدراسة و أدواتها

المطلب الأول: إحصائيات عامة حول إنتاج الأعلاف و الإنتاج الحيواني في ولاية ورقلة

فيما يلي سيتم استعراض مختلف الإحصائيات المتعلقة بعدد المواشي و كذا إنتاج كل من اللحوم و الألبان خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015

الفرع الأول: تطور عدد المواشي في ولاية ورقلة: فيما يلي سنتناول تطور مختلف أنواع المواشي في الولاية باستثناء الإبل التي تعتمد في تغذيتها على الرعي.

الجدول رقم 1.2: تطور عدد المواشي في ولاية ورقلة

السنوات	عدد رؤوس المعز	عدد رؤوس الغنم	عدد رؤوس البقر	المجموع
2001	110000	95000	633	**205633**
2003	132727	106344	617	**239688**
2006	169094	122014	430	**291538**
2010	173600	119803	447	**293850**
2011	179547	122220	357	**302124**
2012	184096	123808	290	**308194**
2015	199477	136798	1296	**337571**
النسب المئوية	59	40.52	0.38	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء للسنوات المذكورة

الشكل رقم 1.2: رسم بياني يوضح تطور عدد المواشي في ولاية ورقلة

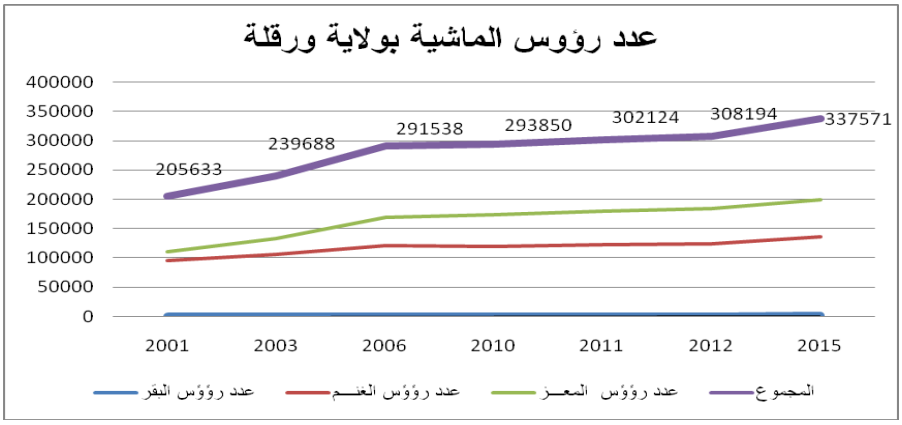

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول1.2

- انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد رؤوس الماعز في الولاية تحتل النسبة الأكبر من عدد المواشي و تمثل 59 %، تليها نسبة الأغنام بـ 40.52 % ثم نسبة رؤوس الأبقار بنسبة ضئيلة جدا و الممثلة بـ 0.38 %؛
- كما نلاحظ أن كلا من عدد رؤوس الماعز و الأغنام شهدت زيادة ملحوظة طيلة الفترة الممتدة بين 2001 و 2015 باستثناء سنة 2010 التي سُجل فيها انخفاض صغير في عدد رؤوس الأغنام و الذي عاود الارتفاع في السنة الموالية مباشرة؛
- سجل عدد رؤوس الأبقار انخفاضا عاما في الفترة الممتدة بين 2001 و 2012 التي تخللها ارتفاع طفيف في سنة 2010، إلا أنه في سنة 2015 شهد هذا العدد ارتفاعا ملحوظا بلغ 1296 رأس و هو ما يقارب زيادة بأربع أضعاف نفس العدد – عدد رؤوس الأبقار – في سنة 2012.

الفرع الثاني: إنتاج الأعلاف في ولاية ورقلة: فيما يلي سيتم التطرق إلى تطور إنتاج الأعلاف في ولاية ورقلة

الجدول رقم 2.2: تطور إنتاج الأعلاف في ولاية ورقلة

السنوات	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار
2001	1875	**264010**
2003	1877	**253413**
2006	1827	**294178**
2010	1625	**267150**
2011	1754	**289031**
2012	1780	**449897**
2015	1981	**494311**
المتوسط	**1817**	**330284.29**

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء للسنوات المذكورة

الشكل 2.2: رسم بياني يوضح تطور المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف في ولاية ورقلة

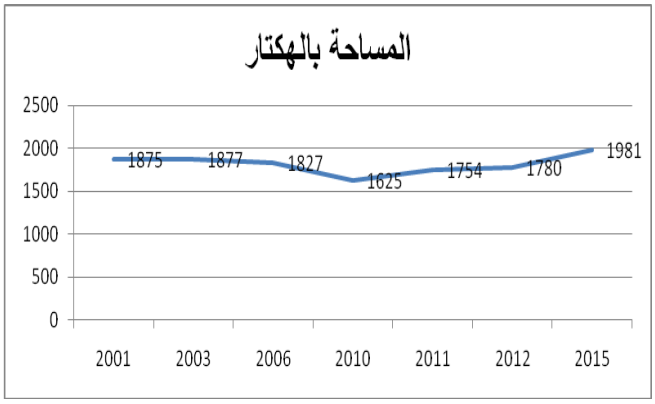

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول2.2

الشكل 3.2: رسم بياني يوضح تطور إنتاج الأعلاف بالقنطار في ولاية ورقلة

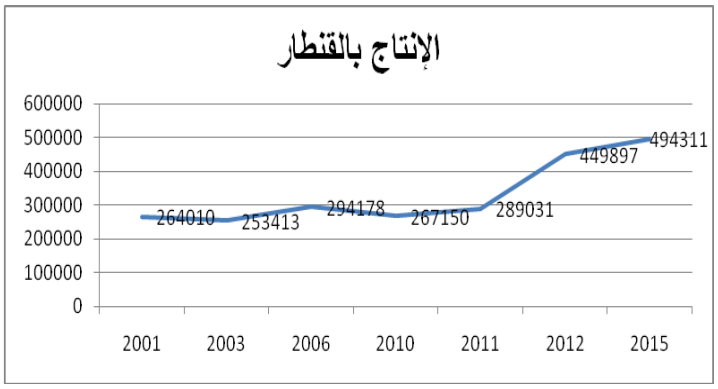

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول2.2

- بناءا على معطيات الجدول 2.2 و الشكلين 2.2 و 3.2 نلاحظ أن متوسط المساحة المخصصة لإنتاج الأعلاف خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2015 قدرت بـ 1817 هكتار و هو ما يقابله متوسط إنتاج من الأعلاف قدر بـ 330284.29 قنطار؛
- سُجل انخفاض متتالي للمساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف من سنة 2001 إلى غاية سنة 2010، و هو ما قابله تذبذب بين ارتفاع و انخفاض في منتوج الأعلاف خلال نفس الفترة، إلا أنه و بداية من سنة 2011 ارتفعت كل من المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف و كذا كمية إنتاج هذه الأخيرة لتصل لأقصى حد في 2015 إلى 494311 قنطار.

الفرع الثالث: الإنتاج الحيواني في ولاية ورقلة: فيما يلي سيتم التطرق إلى تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ورقلة

الجدول رقم 3.2: تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ورقلة

السنوات	المساحة بالهكتار	إنتاج اللحوم /سنة	إنتاج الألبان / سنة
		الكمية × 10^3 (قنطار)	الكمية × 10^3 (لتر)
2001	1875	14870	11800
2003	1877	38349	10364
2006	1827	/	/
2010	1625	38594	13922
2011	1754	38568	8846
2012	1780	47473	9879
2015	1981	63133	15476
المتوسط	**1817**	**40164**	**11715**

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصاء للسنوات المذكورة

الشكل 4.2: رسم بياني يوضح تطور إنتاج اللحوم في ولاية ورقلة

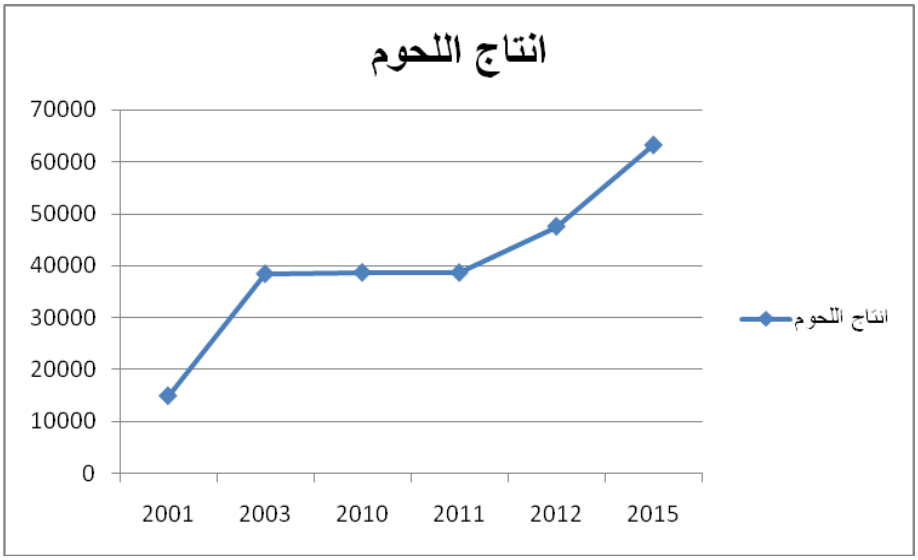

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول 3.2

الشكل 5.2: رسم بياني يوضح تطور الألبان في ولاية ورقلة

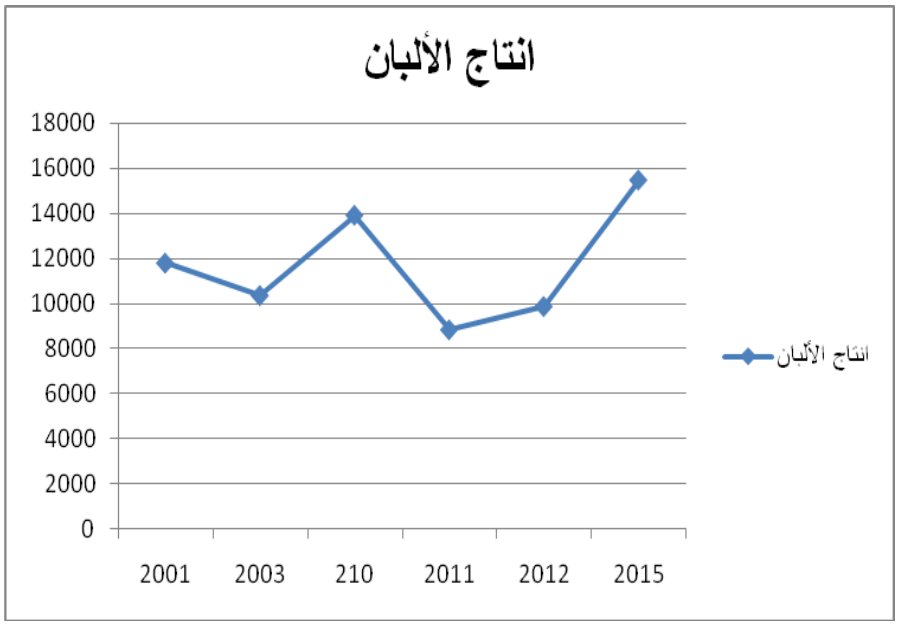

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول 3.2

- انطلاقا من معطيات الجدول 3.2 نلاحظ أن متوسط إنتاج اللحوم و الألبان يقدر بـ 40164×10^3 و 11715×10^3 على الترتيب و هذا بتخصيص متوسط مساحة 1817 هكتار؛
- كما يلاحظ أنه طيلة الفترة الممتدة بين 2001 و 2011 شهد الإنتاج الحيواني من ألبان و لحوم تذبذبا بين ارتفاع و انخفاض حيث سُجلت أدنى قيمة إنتاج لحوم في سنة 2001 و قدرت بـ 14870×10^3 ، في حين سجلت أدنى قيمة لإنتاج الألبان في 2011 و قدرت بـ 8846×10^3؛
- بداية من 2012 شهدت وتيرة إنتاج كل من اللحوم و الألبان إرتفاعا تواصل إلى غاية 2015 حيث بلغت أقصى قيمة إنتاج لكل من اللحوم و الألبان 63133×10^3 و 15476×10^3 على الترتيب.

المطلب الثاني: منهجية و أدوات الدراسة

يتطلب تحديد منهجية الدراسة تحديد كل من المنهج المتبع في الدراسة، حدود الدراسة و مجتمع الدراسة، و فيما يلي سنتطرق لكل نقطة من النقاط سالفة الذكر بالتفصيل.

الفرع الأول: منهجية الدراسة:

أولا: تحديد منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة و التي تهدف إلى الكشف عن مدى إسهام المؤسسات الإبداعية المصغرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأعلاف محليا فقد استخدمنا المنهج العلمي الذي يعتمد على الأساليب العلمية في الدراسة كالملاحظة و التجربة، و الحقائق و الأرقام في دراسة المواضيع.

ثانيا: حدود الدراسة: هناك مجالين:

1 -**المجال الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على استخدام تقنية الاستنبات لإنتاج الشعير المستنبت.

2 -**المجال الزمني:** و يضم مجالين

- مجال حقيقي: و هو المجال الخاص بالدراسة الاستطلاعية لمؤسسة شهد للحبوب المستنبتة في ولاية برج بوعريريج و التي دامت من 18 إلى 24 مارس 2016.
- مجال افتراضي: و يشمل المجال المحدد لدراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة و الذي امتد بين 2016 و 2018.

ثالثا: مجتمع الدراسة: يرتكز مجتمع الدراسة في مؤسسة شهد للحبوب المستنبتة بالإضافة إلى الفئات التي تشملها الدراسة في ولاية ورقلة

الفرع الثاني: أدوات الدراسة: استعملنا العديد من الأدوات نظرا لمقتضيات موضوع البحث، و فيما يلي سيتم ذكر هذه الأدوات.

أولا: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات: في هذا الجانب تم استخدام أداة واحدة فقط و هي المقابلة التي تم استعمالها خلال الزيارة الاستطلاعية لمؤسسة شهد للحبوب المستنبتة، حيث أجريت المقابلة مع مديرة المؤسسة و تم خلالها التطرق إلى جملة من النقاط يمكن بلورتها في المحاور التالية:

- أهمية استخدام تقنية استنبات الشعير بدون تربة؛
- شرح كامل لآلية عمل تقنية استنبات الشعير بدون تربة؛
- مختلف الصعوبات التي صادفت إنشاء المؤسسة و عملها؛
- التعرف على المعدات اللازمة لتطبيق هذه التقنية؛
- الاطلاع على تكاليف و إيرادات المؤسسة خلال فترة سنة من بداية نشاطها.

ثانيا: الأدوات الإحصائية و القياسية المستخدمة: استعملنا طريقة المربعات الصغرى كأداة إحصائية و معايير اقتصادية لتقييم تكاليف و إيرادات المشروع و كذا فعاليته .

1 -**طريقة المربعات الصغرى:** استخدمنا هذه الطريقة لتحديد مختلف التقديرات الخاصة بعدد المواشي و المساحات الخاصة بزراعة الأعلاف الخضراء خلال السنوات الثلاثة القادمة و ذلك بهدف تقدير الطلب على المنتج قيد الدراسة، كما استخدمنا نفس الطريقة لتقدير المنتجات الحيوانية من لحوم و ألبان، إضافة إلى تقدير الإنتاج المتوقع من الأعلاف الخضراء خلال نفس الفترة السابقة و ذلك بهدف تحديد مردودية طريقة الاستنبات مقارنة بالطريقة العادية لزراعة الأعلاف الخضراء.

و سيتم استخدام المعادلة الخطية الموالية لحساب مختلف التقديرات.

$$Y = ax + b \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

بحيث:

- **يمثل " a"** الطلب المتغير و" **b** " الطلب الثابت، و يحسب كل منهما بالعلاقات الموالية

$$a = \sum xi \times yi / \sum xi^2 \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$b = \overline{Y} - a\overline{X} \ldots\ldots\ldots (3)$$

- و يمثل: $\overline{X}$ و $\overline{Y}$ المتوسطات الحسابية على الترتيب لكل من عدد سنوات الدراسة و المتغير المراد تقديره

$$\overline{X} = \sum xi / N \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\overline{Y} = \sum yi / \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

2 -**المعايير الاقتصادية:** و تضم هذه المعايير مجموعة الأدوات الاقتصادية التي تستخدم لتحديد فعالية المشروع

1.2 – معايير تقدير تكاليف و إيرادات المشروع:

أ **–تقدير التكاليف الكلية** و تقدر وفق العلاقة التالية [1]:

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + تكاليف التشغيل ..... (6)

ب **تقدير الإيرادات الكلية** تحسب وفق العلاقة التالية[2]:

الإيرادات الكلية = رقم الأعمال + مداخيل أخرى ..... (7)

حيث:

- **رقم الأعمال =** مجمل المبيعات × سعر بيع الوحدة
- **مداخيل أخرى** : مثل إعانات الدولة

ت **تقدير الأرباح** تحسب بناء على العلاقة التالية [3]:

الأرباح الصافية = الإيرادات – التكاليف – الضريبة ..... (8)

2.2 – معايير تقييم فعالية المشروع:

[1] غادة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] نفس المرجع، ص 75.
[3] عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع يبق ذكره، ص ص 113-114.

أ –**معيار فترة الاسترداد** و هنا نميز حالتين، حالة التدفقات المتساوية و حالة التدفقات الغير متساوية، و تحسب بالعلاقات التالية[1]:

– حالة التدفقات النقدية المتساوية: تحسب بالعلاقة الموالية:

فترة الاسترداد = الإستثمار المبدئي (التكلفة الاستثمارية) ÷ التدفقات النقدية ..... (9)

– حالة التدفقات الغير متساوية: تحسب بالعلاقة الموالية:

فترة الاسترداد = الإستثمار المبدئي (التكلفة الاستثمارية) ÷ متوسط التدفقات النقدية ..... (10)

ب –**معيار دليل الربحية الغير مخصوم**: و يحسب وفق العلاقة التالية:

دليل الربحية الغير مخصوم = التدفقات النقدية الداخلة ÷ التدفقات النقدية الخارجة ..... (11)

ثالثا: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات: استخدمنا برنامج Excel 2007 للمعالجة الإحصائية للمعطيات.

المطلب الثالث: عرض نتائج الزيارة الميدانية لمؤسسة شهد للحبوب المستنبتة

الفرع الأول:نشأة مؤسسة" شهد للحبوب المستنبتة"[2]: نشأت مؤسسة شهد للحبوب المستنبتة في 2015/01/01 بولاية برج بوعريريج، و تقع تحديدا في شارع " أ " تجزئة 1044، تتمتع المؤسسة بالاستقلالية التامة و بتركيبة رأس مال ذاتي كليا يبلغ 5 ملايين دينار جزائري، تملك المؤسسة فرع واحد في ولاية باتنة زيادة على الفرع الأصلي في ولاية برج بوعريريج؛

يكمن النشاط الأساسي للمؤسسة في استنبات أعلاف الشعير باستعمال تقنية الغرف المصنعة تقليديا، حيث يبلغ الإنتاج الإجمالي لكل فرع 7 قناطير يوميا كأقصى حد؛

فيما يخص الهيكل التنظيمي فإن المؤسسة يشرف على تسييرها و إدارتها مديرة تقوم بتقسيم المهام بين العمال، و كذا بالقيام بمختلف العمليات التنظيمية الأخرى.

الفرع الثاني: دراسة مشروع استنبات الشعير لمؤسسة شهد للحبوب المستنبتة: كانت الزيارة الميدانية لمؤسسة شهد في الفترة الممتدة بين 18 و 24 مارس 2016 ، تم خلال الزيارة مناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بالمشروع قيد التنفيذ مع مديرة المؤسسة، حيث تم التحدث عن الصعوبات التي صادفت إنشاء المشروع بالإضافة إلى الاطلاع على مختلف المعدات اللازمة لقيام المشروع، و بعدها قامت المديرة بإطلاعنا على الجانب المالي للمؤسسة و المتعلق بتكاليف و مبيعات المشروع، و فيما يلي سيتم استعراض مختلف الجوانب التي تم التطرق إليها في الزيارة الميدانية بالتفصيل:

[1] جلال الملاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

[2] قاسمي تركية، مديرة مؤسسة شهد للحبوب المستنبتة، **التعرف على آلية عمل و تركيب تقنية استنبات الشعير بالطريقة التقليدية**، برج بوعريريج، يوم 2016/03/18، (مقابلة شخصية)، عقد إنشاء المؤسسة.

أولا: وصف عام للمشروع: سنتطرق لهذا الجانب من خلال التعرف على كل النواحي الفنية، التسويقية و المالية لمؤسسة شهد للحبوب المستنبتة.

1 -**من الناحية الفنية** يمكن تلخيص الجوانب الفنية للمؤسسة في النقاط التالية[1]:

- تملك المؤسسة غرفة استنبات بسعة إنتاج 1440 كغ / يوم، يبلغ طول الغرفة 13.4 م و عرضها 5.62 م، هذه الغرفة تم تجهيزها بكافة المعدات الضرورية لنمو الشعير، و المتمثلة في:
  - نظام ري: و يكون من: رشاشات، خزان ماء، مضخة ماء، أنابيب إيصال المياه؛
  - عتاد و أدوات أخرى تتمثل في: مضخة هوائية، مروحيات، مكيف هوائي، مصابيح لتوفير الإنارة، صواني استنبات، رفوف لوضع البذور، جهاز قياس الحموضة.
- يتم وضع بذور الشعير بعد تنقيتها و غسلها في صواني الاستنبات، بحيث تحدد كمية البذور الواجب وضعها في كل صينية وفق العلاقة التالية:

كمية الشعير بالغرام = (الطول ×العرض) / 2 ..... (12)

- يتم متابعة استنبات الشعير خلال مدة إنتاجه للحرص على ضبط كافة الشروط الضرورية لنموه، تستمر مدة إنتاج الشعير عادة أسبوع إلا أنه في حالة عدم وجود طلب فيمكن تمديد فترة الإنتاج إلى غاية 10 أيام من خلال تعديل شروط النمو؛
- تقوم المؤسسة بزراعة نصف الغرفة المخصصة للاستنبات و ذلك حسب الطلب الموجه لمنتجاتها، تملك المؤسسة 7 زبائن دائمين و تعمل وفق بطاقة الطلب أي تنتج الكمية حسب الطلب المقدم.

2 -من الناحية التسويقية: تتلخص الجوانب التسويقية للمؤسسة في:

- تقوم المؤسسة بإنتاج 7 قناطير من الشعير المستنبت يوميا؛
- تقوم المؤسسة بإتباع سياستي تسعير هما :
  - سعر البيع بالجملة بسعر 22 دج / كغ للكمية التي تجاوزت 10 قناطير؛
  - سعر البيع بالتجزئة بسعر 25 دج / كغ للكمية التي لا تتجاوز 10 قناطير؛
- فيما يخص سياسة الترويج: فقد اتبعت المؤسسة الترويج الالكتروني عن طريق مواقع الإشهار "واد كنيس"، و موقع الفيسبوك؛
- أما فيما يخص التوزيع فلم تتحمل المؤسسة تكاليفه منذ البداية.

3 –من الناحية المالية: أهم النقاط المدرجة في الناحية المالية هي:

[1] قاسمي تركية، المرجع السابق.

- بلغت تكاليف التأسيس الإجمالية للمشروع 1850000.00 دج، أما تكاليف التشغيل السنوية فقد قدرت بـ 300000.00 دج؛
- أما المبيعات السنوية للمؤسسة فقد قدرت بـ 9556230.00 دج، أي بمتوسط مبيعات شهري يعادل 477405.00 دج؛
- انطلاقا من استعراض تكاليف المشروع و مبيعاته، نجد أن المشروع سيتمكن من تغطية كافة تكاليفه بحلول الشهر السادس من بداية الإنتاج.

ثانيا: الصعوبات التي صادفت المشروع: بناءا على المقابلة المجراة مع مديرة المؤسسة فقد صادفتها عدة مشاكل و صعوبات أهمها:

- طول الإجراءات الإدارية المتعلقة بتصريح لبداية النشاط؛
- الوقت و التكاليف المنفقة في تجريب تقنية الاستنبات بالطريقة العادية؛
- إنفاق مبالغ باهظة في التكوين لتعلم هذه التقنية؛
- عدم قبول المستهلكين للمنتوج لعدم معرفتهم بهذا الأخير مما كلف المشروع خسائر في بداية تسويق المنتج.

المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة المقترح في ولاية ورقلة

المطلب الأول: عرض عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة المقترح في ولاية ورقلة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف جوانب دراسة السوق، الدراسة الفنية و الدراسة المالية لمشروع مقترح ينشط في مجال استنبات الشعير بدون تربة منتهجين في ذلك تقنية استنبات تخالف الطريقة المعروفة و المتمثلة في غرف الاستنبات

الفرع الأول: دراسة السوق: انطلاقا من كون المؤسسة الذي سيتم استحداثها تعتمد على الإبداع في أسلوب الإنتاج و الذي يهدف إلى تقليل تكاليف الإنتاج بشكل رئيسي فإننا سنتطرق في دراسة السوق إلى تقدير الطلب على منتج المؤسسة اعتمادا على تقدير توجه الإنتاج للثلاثة سنوات القادمة باستعمال طريقة المربعات الصغرى ، و تحديد سياسات التسعير و التوزيع و الترويج.

أولا: تحليل السوق المستهدف: سيتم تحليل السوق المستهدف عن طريق تحديد موقعه و سياسة التسويق التي ستعتمد، تحليل العرض و الطلب على المنتج.

1 **-تحديد موقع السوق المستهدف و السياسة التسويقية المتبعة:** سيتم اعتماد أسلوب الأسواق الموحدة و ذلك لكون المؤسسة تستعمل منتج واحد و ستستهدف شريحة واحدة من المستهلكين ذوي الحاجات المتشابهة، و ستستهدف أسواق متعددة في ولاية ورقلة.

2 **-تحليل العرض و الطلب:** سيتم هذا التحليل من خلال النقاط الموالية و التي تم التحصل عليها من مديرية الفلاحة لولاية ورقلة:

- الفلاحين مستعدين و بشدة لشراء منتج المؤسسة، و هذا لوعيهم بالأهمية الكبيرة لتغذية المواشي على هذا المنتج؛
- هناك سلع بديلة للمنتج و تتمثل في القمح، الشعير و النخالة، إلا أن تأثيرها و إن وجد فإنه يكون ضعيف و هذا نظرا للأسباب التالية:
  - المنتجات البديلة ذات جودة منخفضة من ناحية القيمة الغذائية؛
  - أسعار بعض المنتجات البديلة مقاربة لأسعار منتجنا، و البعض منها أقل منه سعرا، إلا أن عوائدها على المنتجات الحيوانية (لحوم و ألبان) منخفضة إن لم نقل منخفضة جدا؛
  - المنتجات البديلة ليست متوفرة على مدار السنة، و حتى و إن توفرت فإنها لا تكون بنفس الجودة و هذا نظرا لكونها تزرع بالطريقة العادية و هو ما يجعلها أكثر عرضة للظروف المناخية القاسية ذات الأثر السلبي على هذا النوع من المنتجات، و خاصة في فترة ارتفاع الحرارة و الذي يكون مبكر جدا في المنطقة.
- محدودية المنافسين للمشروع في الولاية بحيث يوجد مشروع واحد فقط في تقرت تبلغ طاقته الإنتاجية 1500 كغ/ يوم، و لا وجود لمشاريع مماثلة في المناطق المجاورة لورقلة.

ثانيا: تقدير الطلب: سيتم تقدير الطلب انطلاقا من تقدير المعطيات التالية:

- تقدير عدد المواشي في الولاية؛
- تقدير كمية الأعلاف المنتجة في الولاية؛
- تقدير المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف في الولاية ؛
- تقدير متوسط الاستهلاك للمواشي؛
- تقدير نسبة الاستهلاك التي يغطيها إنتاج الولاية.

و بعد تقدير النقاط السالفة الذكر يتسنى لنا معرفة العجز في الأعلاف في الولاية و هو الذي يمثل الطلب على المنتج قيد الدراسة، و فيما يلي سيتم التطرق للنقاط السالفة الذكر كل على حدا.

1 -**تقدير المساحات التي سيتم تخصيصها لزراعة الأعلاف في الولاية:** سيتم تقدير هذه المساحات خلال السنوات التالية على الترتيب 2016، 2017 و 2018.

باستخدام العلاقتين 4 و 5 على الترتيب نجد :

$$\overline{X} = 28 / 7 = 4$$

$$\overline{Y} = 12719 / 7 = 1817$$

الجدول رقم 4.2: تقدير المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف بطريقة المربعات الصغرى

التعيين	مساحات الأراضي"Y"	السنوات"X"	$Xi = x - \overline{X}$	$Yi = y - \overline{Y}$	Xi^2	$Xi \times Yi$
2001	1875	1	-3	58	9	-174
2003	1877	2	-2	60	4	-120
2006	1827	3	-1	10	1	-10
2010	1625	4	0	-192	0	0
2011	1754	5	1	-63	1	-63
2012	1780	6	2	-37	4	-74
2015	1981	7	3	164	9	492
المجموع	**12719**	**28**	/	/	**28**	**51**

المصدر: من إعداد الطالبة

و منه:

- $a = 51 / 28 = 1.82$
- $b = 1817 - (1.82 \times 4) = 1809.72$

و بالتالي تكون المعادلة الخطية العامة لمساحات الأراضي المخصصة لزراعة الأعلاف من الشكل الموالي:

$$\mathbf{Y = 1.82\ x + 1809.72}$$

و لمعرفة المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف في الثلاثة سنوات الموالية للسنة السابعة (2015) أي السنوات 2016، 2017 و 2018 فنعوض مكان " x " بترتيب السنوات السابقة الذكر أي بالأعداد 8، 9 و 10 على الترتيب، و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 5.2: تقدير المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف في الولاية خلال [2016– 2018]

السنوات	المساحات المقدرة لزراعة الأعلاف (الهكتار)	معدل التطور (%)
2016	1824.29	-7.91
2017	1826.11	0.10
2018	1827.93	0.10 >

المصدر: من إعداد الطالبة

انطلاقا من الجدول 5.2 نلاحظ أن المعدلات المقدرة لتطور المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف متذبذبة حيث سيسجل انخفاض حاد بمعدل 7.91 % في 2016 مقارنة بـ 2015 ثم سيعاود الارتفاع بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0.1 % في 2017 و بنسبة تكاد تساويها في 2018.

2 -**تقدير عدد المواشي في ولاية ورقلة:** سنقوم بتقدير العدد الإجمالي للمواشي للثلاثة سنوات التالية لسنة 2015 اعتمادا على عدد المواشي في الهكتار مضروب في المساحة المقدرة لإنتاج الأعلاف و يكون ذلك باستعمال العلاقة:

العدد الإجمالي للمواشي = عدد المواشي في الهكتار × المساحة المتوقعة ..... (13)

- باستعمال العلاقة 5 نجد: $\overline{Y} = 1093.5 / 7 = 156.21$

الجدول رقم 2. 6: تقدير عدد المواشي في الهكتار بطريقة المربعات الصغرى

التعيين	عدد المواشي"Y"	السنوات"X"	$Xi = x - \overline{X}$	$Yi = y - \overline{Y}$	Xi^2	Xi × Yi
2001	109.7	1	-3	-46.51	9	**139.54**
2003	127.7	2	-2	-28.51	4	**57.02**
2006	159.6	3	-1	3.39	1	**-3.39**
2010	180.8	4	0	24.59	0	**0**
2011	172.2	5	1	15.99	1	**15.99**
2012	173.1	6	2	16.89	4	**33.78**
2015	170.4	7	3	14.19	9	**42.57**
المجموع	**1093.5**	**28**	/	/	**28**	**285.51**

المصدر: من إعداد الطالبة

انطلاقا من معطيات الجدول 6.2 و باستعمال العلاقتين 2 و 3 نجد:

- $a = 285.51 / 28 = 10.2$
- $b = 156.21 - (10.2 \times 4) = 115.41$

و بالتالي تكون المعادلة الخطية العامة لعدد المواشي في الهكتار من الشكل الموالي:

$$\mathbf{Y = 10.2\ x + 115.41}$$

و يتم تقدير عدد المواشي في الهكتار في السنوات 2016، 2017 و 2018 بالتعويض في مكان " x " بالقيم 8، 9 و 10 على الترتيب و التي تمثل ترتيب السنوات قيد الدراسة؛

أما لمعرفة العدد الإجمالي للمواشي نقوم بضرب عدد هذه الأخيرة في المساحات المقدرة المخصصة لزراعة الأعلاف كما هو موضح في العلاقة رقم 11. و الجدول الموالي يوضح عدد المواشي في الهكتار و في المساحات المقدرة.

الجدول رقم 7.2: تقدير عدد المواشي في الولاية خلال [2016– 2018]

السنوات	المساحات المقدرة لزراعة الأعلاف (الهكتار)	عدد المواشي / الهكتار	عدد المواشي الإجمالي
2016	1824.29	197.01	359403.37
2017	1826.11	207.21	378388.25
2018	1827.93	217.41	397410.26

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم 6.2: معدلات تطور عدد المواشي في الولاية خلال [2016– 2018]

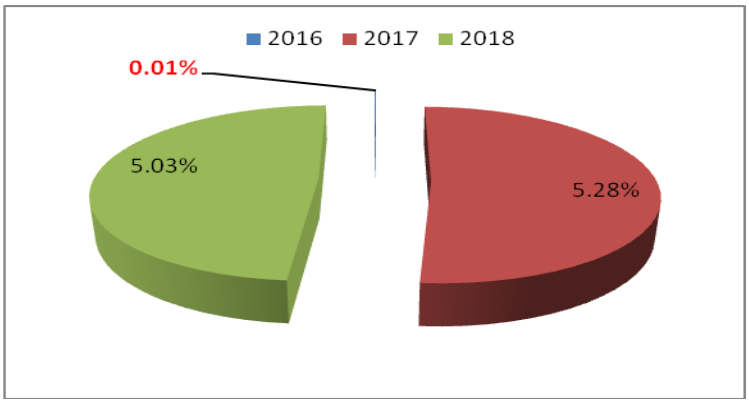

المصدر من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول 7.2

بناءا على الشكل 7.2 نلاحظ أن معدل التطور في عدد المواشي المقدر لسنة 2016 يكاد يكون معدوم، إلا أنه يتوقع ارتفاع ثم انخفاض في هذا المعدل في السنتين 2017 و 2018 على الترتيب بنسب 5.28 % ثم 5.03% على التوالي.

3 -تقدير إنتاج الأعلاف في الولاية: باعتماد نفس الطريقة السابقة و نفس الخطوات كذلك، تم تقدير الإنتاج المتوقع من الأعلاف في الولاية في السنوات بين 2016 و 2018 كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم 8.2: تقدير الإنتاج من الأعلاف في الولاية خلال [2016– 2018]

السنوات	إنتاج الأعلاف / قنطار
2016	477945.73
2017	515309.98
2018	552747.75

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم 7.2 : معدلات تطور إنتاج الأعلاف في الولاية خلال [2016– 2018]

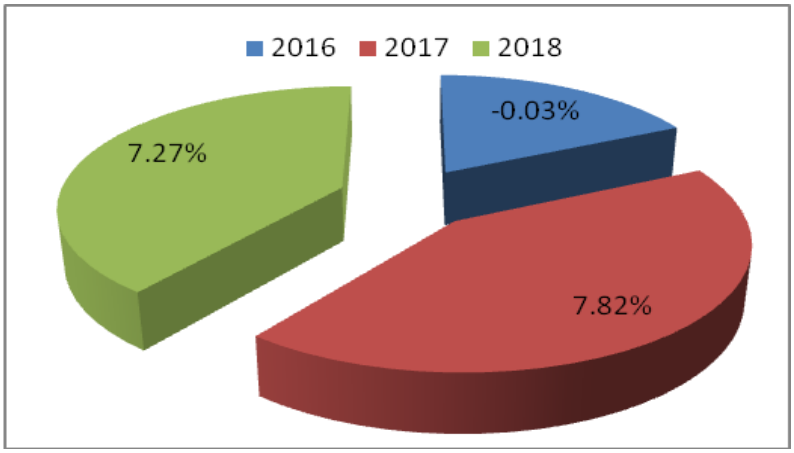

المصدر من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول 8.2

من خلال الشكل رقم 2.2 يتوقع تراجع في معدلات إنتاج الأعلاف خلال 2016 ثم يعاود هذا المعدل الارتفاع ليصل في 2017 إلى 7.82 % و في 2018 يشهد انخفاض طفيف يقدر بـ 0.55 %.

4 -تقدير متوسط الاستهلاك من الأعلاف في الولاية: استنادا إلى المعلومات التي تم التوصل إليها من مؤسسة " شهد للحبوب المستنبتة " و إلى بعض الاتصالات بالمؤسسات الناشطة في تربية المواشي تم تحديد متوسط الاستهلاك كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 9.2: معدلات متوسط استهلاك الأعلاف عند المواشي

التعيين	الكمية/كغ/يوم	الكمية/كغ/سنة
متوسط الاستهلاك للمواشي	10.48	3828.26
المجموع	**10.48**	**3828.26**

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول 9.2 نلاحظ أن متوسط استهلاك المواشي لليوم يقدر بـ 10.48 كغ / يوم للرأس الواحد و هو ما يقابله كمية 3828.26 كغ / سنة.

5 -**تقدير نسبة الاستهلاك التي يغطيها الإنتاج المحلي من الأعلاف:** تقدر هذه النسبة باستعمال متوسط الاستهلاك للمواشي و العدد الإجمالي المتوقع.

الجدول رقم 10.2: تقدير الاستهلاك الذي يغطيه الإنتاج في الولاية خلال [2016– 2018]

السنوات	متوسط الاستهلاك (1)	الإنتاج المتوقع من الأعلاف (2)	عدد المواشي (1) / (2) = (3)	النسبة (%)
2016	3828.26	477945.73	124.85	3.47
2017	3828.26	515309.98	134.61	3.56
2018	3828.26	552747.75	144.39	3.63

المصدر: من إعداد الطالبة

بناءا على معطيات الجدول 10.2 نلاحظ أن النسبة التي يغطيها الإنتاج المحلي من الأعلاف في السنوات 2016، 2017 و 2018 هي على التوالي 3.47 %، 3.56 % و 3.63 %.

بعدما تطرقنا إلى مختلف العناصر التي تدخل في تقدير الطلب يتسنى لنا الآن تقدير الطلب على منتج المؤسسة و الذي يمثل 84.94 من النسبة الإجمالية للطلب[1] حيث تم تقدير هذه النسبة بطريقة " moyenne pondérée " و الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 11.2 : تقدير الطلب على منتج المؤسسة في الولاية خلال [2016– 2018]

السنوات	عدد المواشي الغير مغطى	متوسط الاستهلاك	الطلب الإجمالي المقدر		الطلب الإجمالي على الشعير المستنبت
			الكمية	النسبة	الكمية
2016	359278.52	3828.26	1375411586.98	96.53	**1168274601.98**
2017	378253.64	3828.26	1448053279.87	96.44	**1229976455.92**
2018	397265.87	3828.26	1520837039.49	96.37	**1291798981.34**

المصدر: من إعداد الطالبة

انطلاقا من معطيات الجدول 11.2 نلاحظ أن نسبة الطلب على منتج المؤسسة يمثل في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاثة 2016، 2017 و 2018.

ثالثا: وضع خطة المبيعات: تتحدد خطة المبيعات انطلاقا من تحديد عناصر المزيج التسويقي.

1 -**تحديد سياسة الترويج:** سيتم اعتماد المواقع الالكترونية (الترويج الإلكتروني) و كذا الملصقات الإشهارية.

2 -**تحديد سياسة التسعير:** سيتم انتهاج سعر واحد للبيع هو: 25 دج للكيلوغرام الواحد

3 -**سياسة التوزيع:** سيتم اعتماد قنوات التوزيع المباشرة لتوزيع المنتج، أما مصاريف نقل المنتج فتُحدد حسب الظروف.

الفرع الثاني: الدراسة الفنية: في هذه الدراسة سنقوم باختيار موقع المشروع، تخطيط العملية الإنتاجية و تحديد احتياجات المشروع من الآلات و المعدات و كذا إلى العمالة اللازمة بالإضافة إلى تحديد خصوصيات كل منها. و إلى كل من هذه النقاط على الترتيب.

1 -اختيار موقع المشروع: يحدد الموقع بناءا على عدة نقاط نوجزها فيما يلي:

- سيستعمل المشروع وحدتي إنتاج في مكانين متفرقين الأول وسط مدينة ورقلة و الثاني يكون خارجها، و ذلك بهدف خدمة الزبائن سواء المتواجدين داخل أو خارجها المدينة، و سيتم اختيار المواقع المحددة بطريقة تمكننا من الاستفادة من امتيازات توفر الطاقة و مصادر الخدمات الخاصة بسير المشروع لأقصى الحدود كما يحتاج إلى مكتب لإجراء كافة المعاملات الإدارية و التسييرية للمشروع؛

[1] الطلب الإجمالي يساوي متوسط الاستهلاك مضروب في عدد المواشي الغير مغطى

- تكلفة الحصول على مكان إقامة المؤسسة تكون مقبولة و قدرت بـ 35000 دج للوحدة الإنتاجية التي تقع داخل المدينة، أما بالنسبة للوحدة الإنتاجية الواقعة خارج المدينة فتقدر تكلفة موقعها بـ 30000 دج، أما فيما يخص تكلفة تجهيز الموقع فتقدر بـ 800.000 دج لكل وحدة إنتاجية ، أما المكتب فتقد تكلفته بـ 25000 دج؛
- فيما يخص التوجيهات الإستراتيجية فإنها تخدم المؤسسة بنسبة كبيرة و ذلك بناءا على الدعم الذي تقدمه الدولة في الفترة الأخيرة للمشاريع الفلاحية بصفة عامة، وللمشاريع المتعلقة بإنتاج الألبان و اللحوم الحمراء بصفة خاصة حيث دعى وزير الفلاحة قائلا " سيكون من الممكن لآفاق 2019 أن توقف استراد الحليب (350000 طن/سنة) و اللحوم الحمراء (50000 طن/سنة) و ذلك بتطوير تسمين العجول "[1]. .و عليه فان اعتماد تقنية استنبات الشعير بدون تربة لها أثر كبير في تخفيض واردات الأعلاف و واردات الألبان و اللحوم من جهة و تحسين الإنتاج المحلي من جهة أخرى.

2 -**تخطيط العملية الإنتاجية:** يتضمن تخطيط العملية الإنتاجية تحديد النقاط التالية:

- **تحديد مواصفات المباني اللازمة لإقامة المشروع:** تبلغ مساحات الوحدات الإنتاجية اللازمة للمشروع 100م^2 للوحدة تخصص 85 م^2 للإنتاج و المساحة المتبقية تخصص للتخزين و حفظ مستلزمات الصيانة و الانتاج، و تحوي كل وحدة مجموعة من الوحدات الفرعية التي تكون متباعدة فيما بينها لضمان التهوية و تسهيل عمليات الصيانة، و تحوي كل وحدة فرعية سبعة (7) رفوف مرتبة بشكل عمودي حيث يمثل كل رف مرحلة من مراحل الإنتاج، أما بالنسبة للمكتب فيكون بمساحة 20 م^2 و يكون داخل المدينة؛
- **التكنولوجيا المستعملة:** سيتم تجهيز و تركيب غرف استنبات الشعير دون الحاجة إلى جلب الغرف الجاهزة و هذا نظرا لتكلفتها العالية؛
- **تحديد أسلوب الإنتاج:** سيتم إتباع أسلوب كثيف رأس المال و يتضمن هذا الأسلوب استخدام كبير لرأس المال (آلات و معدات و مباني) يقابله استخدام أقل للعمالة؛
- **توصيف العملية الإنتاجية:** سيتم فيها وصف كل من طريقة و مراحل الإنتاج.

-**طريقة الإنتاج:** تتلخص خطوات العملية الإنتاجية الخاصة بالشعير المستنبت في النقاط الموالية:

أ -يتم أولا غسل البذور بمحلول الماء مضاف إليه ماء جافيل، ثم غسلها مرة ثانية لنزع آثار المحلول؛

ب -توضع البذور في حوض فيه ماء و أكسجين لمدة 12 ساعة، ثم تنزع من الحوض و تبقى ساعة واحدة، ثم يعاود وضعها في حوض آخر فيه ماء و أكسجين لمدة 12 ساعة؛

ت -يتم وضع البذور في صواني الاستنبات؛

ث -بعدها يتم وضع البذور في غرف الاستنبات و تتم متابعتها و الحرص على توفير الشروط الضرورية لنموها و المتمثلة في:

[1] Revue de presse , 25 ,منتدى رؤساء المؤسسات janvier 2016 30 p,date 3/05/2016,heur 15 :10.

-الري 6 مرات في اليوم بمعدل كل 4 ساعات و من الأفضل أن يكون الرش رذاذي؛

-الإضاءة 12 ساعة في اليوم؛

-محاليل غذائية: 4.5 – 5 لتر في اليوم.

ج- في اليوم الأول تُوضع صواني الاستنبات تحوي بذور الشعير في الرفوف المخصصة للمرحلة الأولى من الإنتاج و في اليوم الموالي ترحل الصواني إلى الرفوف الخاصة بالمرحلة الثانية و تعوض بصواني أخرى تحوي بذور شعير توضع في رفوف المرحلة الأولى و هكذا دواليك ؛

ح- بعد 7 أيام ينقل المنتج خارج غرف الاستنبات و يكون جاهز للاستهلاك.

-**مراحل الإنتاج:** يمر الشعير المستنبت بسبعة مراحل للإنتاج كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 8.2: مراحل استنبات الشعير

المصدر:

http://mbhuniversity.com/formations-en-fourrage-vert-hydroponique, date 29/04/2016,heur 23 :48.

– **تحديد منتجات المشروع:** سيتم إنتاج منتج واحد فقط و هو الشعير المستنبت الموجه لتغذية المواشي، و تقدر الطاقة الإنتاجية اليومية للمشروع بـ 3طن / يوم؛

– **تحديد الآلات و المعدات التي يحتاجها المشروع:** يحتاج المشروع إلى جملة من المعدات سيتم توضيحها في الجدول الموالي و الذي يوضح المعدات اللازمة لوحدتي إنتاج:

الجدول رقم 12.2 : الآلات و المعدات التي يحتاجها المشروع

التعيين	العدد	العمل
الرفوف و أدوات تثبيتها	224	توضع فوقها صواني الاستنبات
صواني الاستنبات	1440	تُستنبت فيها بذور الشعير
معدات تركيب نظام التغذية و السقي (أنابيب، رشاشات، مضخة ماء، مضخات هواء و خزان ماء)	/	سقي و تغذية الشعير المستنبت
معدات تركيب نظام الطاقة (مصابيح، أسلاك، عداد، أدوات أخرى)	/	إمداد المشروع بالطاقة
مكيفات	4	التبريد
مروحات	4	التجفيف
صواني ترنيخ	10	غسل البذور
Multiparametre de podre- hana HAN-HI 98130	2	قياس درجة الحموضة، و الملوحة و الحرارة

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الدراسة الاستطلاعية لمؤسسة " شهد للحبوب المستنبتة"، بتصرف

– **التصميم الداخلي للمشروع:** يتم تجهيز كل وحدة من وحدتي الإنتاج بغرفة تنظيم تحوي مختلف المعدات اللازمة لضبط شروط استنبات الشعير، و يخصص مكان صغير لتخزين الفائض من الإنتاج إن وجد و تكون هذه الغرفة مفصولة عن مكان الإنتاج، و فيما يخص مكتب التسيير فإنه يجهز بكافة الأثاث اللازم لأداء وظيفته، و يكون المخطط الداخلي لوحدتي الإنتاج كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 9.2: التصميم الداخلي لوحدتي الإنتاج

المصدر: من إعداد الطالبة

3 -تقدير متطلبات المشروع الأخرى: تتمثل هذه الاحتياجات في الاحتياجات من المواد الأولية و الخامات، الاحتياجات من الأثاث و وسائل النقل و الاحتياجات من القوى العاملة.

الجدول رقم 13.2 : تقدير المواد و المعدات المكتبية و الأثاث التي يحتاجها المشروع

التعيين	الاحتياج اليومي	الاحتياج السنوي
المادة الأولية (بذور الشعير) / كغ	430	156950
الماء (لتر)	3900	1423500
الطاقة (كيلو واط)	135	49275
محاليل التغذية (لتر)	5	1825
أدوات صيانة	حسب الحاجة	
منظفات و مطهرات	حسب الحاجة	
هاتف	/	1
جهاز كمبيوتر	/	1
عتاد مكتب	حسب الحاجة	
شاحنة	/	1

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على دراسة A.Humbeek، مرجع سبق ذكره،بتصرف

الجدول رقم 14.2 : تقدير عدد و مؤهلات العمالة التي يحتاجها المشروع

الوظيفة	المؤهلات	العدد
مسير	ليسانس في التسيير أو الاقتصاد أو القانون	01
عامل	لا يشترط المستوى	03
سائق	لا يشترط المستوى	01
	المجموع	05

المصدر: من إعداد الطالبة.

قد تحتاج المؤسسة أحيانا إلى تشغيل عامل أو عاملين زيادة على العدد المحدد في الجدول أعلاه، و ذلك حسب متطلبات المشروع.

بالإضافة إلى الاحتياجات السابقة الذكر فإن المؤسسة تحتاج إلى جملة من الخدمات الأخرى التي تكون بشكل غير منتظم على مدار السنة، و تتمثل هذه الخدمات في: خدمات التأمين، توصيل الصرف الصحي، أعمال الصيانة.

الفرع الثالث: الدراسة المالية: تشتمل هذه الدراسة على تحديد مصادر تمويل المؤسسة، تحديد تكاليف و إيرادات المؤسسة ثم تحديد فاعلية المشروع.

أولا: تحديد مصادر تمويل المؤسسة: ستعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي بصفة كلية؛

ثانيا: تقدير تكاليف و إيرادات المؤسسة: سيتم تقدير تكاليف المؤسسة من خلال تقدير التكاليف الثابتة للمشروع و تكاليف الإنتاج و التشغيل مطروح منه قيمة الاهتلاك للآلات و المعدات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 15.2 : تقدير أجور العمالة التي يحتاجها المشروع

الوظيفة	الأجر الشهري	العدد	الأجر السنوي
مسير	40000.00	01	480000.00
عامل	18000.00	03	216000.00
سائق	18000.00	01	648000.00
	المجموع		**1344000.00**

المصدر: من إعداد الطالبة.

في الجدول الموالي سيتم تقدير التكاليف بصفة إجمالية أي التكاليف اللازمة لوحدتي إنتاج، أما فيما يخص المعدات التي نحتاج منها وحدة واحدة فقط فهي ذات الاستعمال العام للمشروع.

فيما يخص الإيرادات سيتم احتسابها بناءا على فرض أن مبيعات المؤسسة 3 طن / اليوم، أي 3000 كغ / اليوم.

الجدول رقم 16.2 : تقدير التكاليف و الإيرادات الإجمالية للمشروع

التكاليف	العدد الاجمالي	سعر الوحدة	التكاليف الاجمالية
التكاليف الثابتة			
الرفوف	224	1200,00	268800
أدوات تثبيت الرفوف	2	13000,00	26000
صواني الاستنبات	1440	350,00	504000
صواني ترنيخ	10	200,00	2000
معدات تركيب نظام التغذية و السقي	2	51000,00	102000
معدات تركيب نظام الطاقة	2	142000,00	284000
مكيفات	4	70000,00	280000
مروحات	4	11000,00	44000
Multiparametre de podre	2	20000,00	40000
هاتف	1	9000,00	9000
جهاز كمبيوتر	1	60000,00	60000
عتاد مكتب	1	12000,00	12000
تكاليف إنشاء مبنى التخزين	2	12000,00	24000
شاحنة	1	1490000,00	1490000
توصيل الصرف الصحي	/	20000,00	20000
معدات الصيانة	/	10000,00	10000
تكاليف عمال تجهيز غرفة الاستنبات	2	800000,00	1600000
مجموع التكاليف الثابتة			**4775800**
تكاليف التشغيل			
ايجار المباني	/	1080000	1080000
المادة الأولية (بذور الشعير) / كغ	1569,5	4000	6278000
أجور العمال	/	1344000	1344000
خدمات التأمين	/	271540,8	271540,8
مصاريف مكتبية	/	9600	9600
مصاريف الهاتف	/	18000	18000

مصاريف الماء	1423500	/	2135250
مصاريف الكهرباء	49275	/	87660,225
محاليل التغذية (لتر)	1825	500	912500
مصاريف صيانة	/	10000	10000
منظفات و مطهرات	/	2000	2000
تكاليف الشحن و التوزيع	/	8000	8000
مجموع تكاليف التشغيل			**12156551,03**
مجموع التكاليف الاجمالي			**16932351,03**

- **تقدير التكاليف السنوية:** انطلاق من الجدول أعلاه و بناءا على العلاقة رقم 06 نجد:

التكاليف الإجمالية السنوية = 4775800 + 12156551,03 = **16932351,03**

- **تقدير الإيرادات السنوية:** انطلاق من الجدول أعلاه و بناءا على العلاقة رقم 07 نجد:

الإيرادات الإجمالية السنوية = (25 × 3000) × 365 = **27375000**

- **تقدير الأرباح السنوية:** بناءا على العلاقة رقم 08 نجد أن حساب الربح يستلزم حساب النتيجة و الضريبة، و فيما يلي سيتم حساب كل منها:

- النتيجة = الإيرادات السنوية – التكاليف السنوية

النتيجة = 27375000 - 16932351,03 = **10442648,98**

- الضريبة = 17 % من النتيجة

الضريبة = 10442648,98 × 0.17 = **1775250.32**

و منه: **الأرباح السنوية الصافية =** 27375000 - 16932351,03 - 1775250.32

= **8667398,65**

للقيام بتقييم فعالية المشروع سنعتمد على معيارين هما: معيار فترة الاسترداد و دليل الربحية الغير مخصوم، و تجدر الإشارة هنا أن حساب هذين المعيارين سيعتمد على تكاليف و أرباح الدورة الإنتاجية للمشروع و التي تقدر بأسبوع واحد.

- **تقدير فترة الاسترداد:** باستعمال العلاقة رقم 09 نجد أن حساب فترة الاسترداد يستلزم حساب رأس المال العامل و الذي يمثل قيمة الموارد اللازمة لتشغيل المشروع لدورة إنتاجية و كذا التكاليف الاستثمارية و التدفقات النقدية الأسبوعية :

- **رأس المال العامل =** 304034,35
- **التكاليف الاستثمارية =** تكاليف الإنشاء + رأس المال العامل

5049834 = 304034,35 + 4775800 =

- **التدفقات النقدية الأسبوعية =** الإيرادات الأسبوعية – التكاليف الأسبوعية – الضريبة

28259,64 - 304034,35 - 525000 =

192706,01 =

فترة الاسترداد = 192706,01 / 5079834 = 26 أسبوع

فترة الاسترداد = **6.5 شهر**

- **تقدير دليل الربحية الغير مخصوم:** باستعمال العلاقة رقم 11 و بحساب التدفقات الخارجة مضاف إليها قيمة الخصم نجد أن:

دليل الربحية الغير مخصوم = 525000/ (291973.09 + 25404,44) = **1.49**

الجدول رقم 17.2 : تقدير نتائج المشروع بعد أربعة سنوات

التعيين	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4
التكاليف الثابتة				
قيمة الاهتلاك	482880	482880	482880	482880
قيمة التثبيتات بعد الاهتلاك	4775800	4292920	3810040	**3327160**
تكاليف التشغيل				
ايجار المباني	1080000	1080000	1080000	**1080000**
المادة الأولية (بذور الشعير) / كغ	6278000	6278000	6278000	**6278000**
أجور العمال	1344000	1344000	1344000	**1344000**
خدمات التأمين	271540,8	271540,8	271540,8	**271540,8**
مصاريف مكتبية	9600	9600	9600	9600
مصاريف الهاتف	18000	18000	18000	18000
مصاريف الماء	2135250	2135250	2135250	2135250
مصاريف الكهرباء	87660,225	87660,225	87660,225	87660,225
محاليل التغذية (لتر)	912500	912500	912500	912500
مصاريف صيانة	10000	10000	10000	10000
منظفات و مطهرات	2000	2000	2000	2000
تكاليف الشحن و التوزيع	8000	8000	8000	8000
مجموع التكاليف المتغيرة	12156551	12156551	12156551	12156551

إجمالي التكاليف	16932351	16449471	15966591	15483711
مجموع التكاليف الثابتة	1344000	1344000	1344000	1344000
الإيرادات	27375000	27375000	27375000	27375000
الربح	8667398,65	9068189,05	9468979,45	9869769,85
معدل الربحية الغير مخصوم	1,46	1,49	1,52	1,56

المصدر: من إعداد الطالبة

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن إيرادات المؤسسة ثابتة خلال أربع سنوات متتالية من بداية نشاطها إلا أنه يحقق أرباحا متزايدة خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة المقترح في ولاية ورقلة

الفرع الأول: التحقق من الفرضية الأولى: سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل النتائج المتوصل:

- اعتمدت المؤسسة في إنتاجها لأعلاف الشعير على تقنية استنبات مستحدثة تختلف عن التقنية المعروفة المعتمدة على غرف الاستنبات الجاهزة، إلا أنها تعتمد على نفس مبدأ العمل و نفس التركيب الداخلي تقريبا، و يكمن الاختلاف في كون التقنية المستعملة في المشروع قيد الدراسة يتم تركيبها من طرف فريق مختص بأقل تكاليف نظرا لاستعمالها للأدوات المنتجة محليا في التصميم، كما تتميز التقنية المعتمدة في المشروع موضوع البحث بقابليتها للتطبيق على مساحات مختلفة و هذا لكون التركيب يتم على حسب المساحة المخصصة للإنتاج و هذا ما لا يمكن تحقيقه عند استعمال غرف الاستنبات المصنعة لأنها تكون بأحجام غير قابلة للتعديل؛
- أما فيما يخص أسلوب الإنتاج فقد انتهجت المؤسسة أسلوب كثيف رأس المال الذي يعتمد على استخدام كبير للآلات و المعدات على حساب العمالة و هو الأسلوب الأنسب لتحقيق أهداف المؤسسة نظرا لكون هذا الأخير لا تحتاج لعمالة كبيرة و هذا ما أثبتته دراسة " A.Humbeek " و التي قدرت الاحتياج في العمالة لإنتاج 1 طن/ يوم بعامل واحد يعمل بمعدل زمن 30-45د / يوم.

اعتمادا على ما سبق ذكره تبين أن تكاليف إقامة المؤسسة تكون في حدود تكاليف المؤسسات المصغرة، و هذا نظرا لأن تكاليف المؤسسة لا تتعدى 1.7 مليار خلال أول سنة إنتاج مع احتساب تكاليف الإنشاء و التأسيس، و هي ما تمثل نسبة 62% من إيرادات المؤسسة المحققة خلال نفس السنة. و هذا ما يعني قبول الفرضية الأولى من الدراسة.

الفرع الثاني: التحقق من الفرضية الثانية: سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل النتائج المتوصل:

- يتميز منتج المشروع بقصر دورته الإنتاجية و التي تتمثل في 7 أيام بالإضافة لكونه قابل للإنتاج على مدار السنة مع الحفاظ على صفة الجودة؛
- يشتغل المشروع بطاقته الإنتاجية الكاملة و المتمثلة في 3 طن يوميا و هذا نظرا لكون هذه النسبة لا تغطي سوى 0.08% تقريبا من الاحتياج المحلي المنطقة محل الدراسة بناءا على التقديرات التي تم التوصل إليها بطريقة المربعات الصغرى، و بالتالي فإن منتج المؤسسة سيلقى تصريفا تاما في الأسواق.

بناءا على قصر دورة الإنتاج لمنتج المؤسسة، و كذا على استعمال هذه الأخيرة لطاقة إنتاجية عالية فإن هذا سينعكس إيجابا على إيراداتها و بالتالي ستتمكن المؤسسة من تغطية تكاليفها الثابتة إضافة إلى التكاليف التشغيلية لسنة كاملة خلال مدة قصيرة، و هذا ما أثبتته فترة الاسترداد و التي قدرت بـ 6 أشهر و نصف. و بالتالي فقد تم قبول الفرضية الثانية من الدراسة.

الفرع الثالث: التحقق الفرضية الثالثة: سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل النتائج المتوصل:

- استنادا إلى قيمة معيار دليل الربحية الغير مخصوم نستخلص أن الوحدات النقدية المستثمرة في مشروع استنبات الشعير ستحقق تزايدا في الأرباح، أما فيما يخص قيمة هذا المعيار فهي تكون في السنة الأولى للنشاط 1.46 و في السنتين المواليتين ترتفع قليلا لتبلغ 1.49 و 1.52 على التوالي و تستمر هذه الزيادة إلى أن تصل في السنة الرابعة إلى 1.56، و هذا ما يثبت فعالية المشروع قيد الدراسة لمدة أربع سنوات على الأقل منذ بداية نشاطه و هذا عامل مشجع جدا على تبني هذا المشروع؛
- يحقق المشروع أرباحا متزايدة من سنة إلى أخرى من بداية نشاطه هذا بافتراض ثبات قيمة مبيعاته، و هذا من بين العوامل المشجعة على توسيع نشاط المؤسسة.

اعتمادا على ما سبق نستخلص أن إنتاج الأعلاف سيتزايد أكثر و بالتالي سيتم تحقيق اكتفاء أكبر و هو ما سيسهم بالضرورة في تخفيض واردات الأعلاف. و بالتالي فقد تم قبول الفرضية الثالثة من الدراسة.

الفرع الرابع: التحقق الفرضية الرابعة: سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل النتائج المتوصل:

- يتم الوصول إلى إنتاج كمية 10950 قنطار سنويا باستعمال مساحة 170 م^2 باستخدام تقنية الاستنبات يقابله استغلال 60 هكتار باستعمال الطريقة العادية أي أن المساحة المستعملة في الاستنبات تعادل 0.0028 % المساحة المستخدمة في الزراعة العادية، أما فيما يخص كمية المياه المستخدمة في تقنية الاستنبات فتقدر بـ 1423500 لتر/ السنة في حين يقدر استعمال الزراعة العادية بـ 32 لتر/ ثا / هكتار بمعدل استعمال 12 ساعة في اليوم و هذا ما يعادل كمية 290304000 ل / سنة و هذه الكمية تعادل 0.49 % من كمية المياه التي تستعملها تقنية الاستنبات لإنتاج نفس هذه الكمية من الأعلاف، هذا بغض النظر عن التكاليف الأخرى المتعلقة بحفر الآبار و إيصال الكهرباء اللازمة لتقنية الرش المحوري.

- تستعمل تقنية الاستنبات كمية قليلة من المياه المعالجة حين أن الزراعة العادية تستعمل المياه الجوفية الغير متجددة و التي لا يمكن تقدير قيمتها؛
- تستعمل الزراعة العادية كميات كبيرة من الأسمدة المختلفة على عكس تقنية الاستنبات التي تستعمل الأسمدة على شكل محاليل و بنسبة لا تتجاوز 5% مقارنة بالطريقة العادية.
- يمكن إنتاج الشعير المستنبت على مدار السنة غير أن الوقت المحدد لإنتاج الأعلاف بالزراعة العادية يصل إلى ثلاثة أشهر سنويا كأقصى تقدير، إضافة إلى كون هذه الأخيرة خاضعة لتأثير العوامل المناخية في حين لا أثر لهذه العوامل على تقنية الاستنبات؛
- يسهم الشعير المستنبت في زيادة الإنتاج الحيواني من لحوم و ألبان بنسبة تتراوح بين 20-25%، و هي نسبة معتبرة و لها أثر ملحوظ في تخفيض نسبة الواردات من هذه المنتجات.

مما سبق نستخلص أن تقنية الاستنبات اقتصادية أكثر من الطريقة العادية إضافة إلى كونها تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية و البيئية على عكس الطريقة العادية التي تتسبب في تلويث المياه الجوفية و زيادة ملوحة التربة و هذا ما يثبت أن تقنية الاستنبات أكثر فعالية من الطريقة العادية في مختلف النواحي الاقتصادية و البيئية. و هو ما يثبت قبول الفرضية الرابعة.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مختلف العناصر ذات الصلة بخصوصية دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة مقترح في ولاية ورقلة، حيث تم استعراض تطور الإنتاج الحيواني في الولاية خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2015 و التي بناءا عليها تم إجراء دراسة السوق الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة، و بعد تحديد الجوانب الفنية للمشروع تم ترجمة كافة هذه الجوانب إلى قيم مالية و التي بناءا عليها تم تقييم المشروع؛

و بعد التطرق إلى تحليل متغيرات دراسة الجدوى الاقتصادية المتعلقة بدراسة مشروع استنبات الشعير بدون تربة المقترح في ولاية ورقلة، تم تحديد فعاليته الاقتصادية من خلال المعايير المستخدمة لهذا الغرض، ثم تم إجراء مقارنة صغيرة بين تقنية الاستنبات و طريقة الزراعة العادية فيما يخص منتج الشعير؛

و بعدها توصلنا إلى جملة من النتائج و التي من أبرزها أن تقنية استنبات الشعير ذات أثر إيجابي من الناحيتين البيئية و الاقتصادية.

الخاتمة

تحتل المؤسسات الصغيرة مكانة كبيرة في دفع عجلة الاقتصاد للدول و هذا راجع لما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص تمكنها من التكيف مع المستجدات البيئية و التغيرات الاقتصادية، حيث نجد أن أكثر الاقتصاديات نموا هي تلك التي تعتمد على هذا النوع من المؤسسات و خاصة تلك التي تتميز بقدرتها على الإبداع و الذي يشكل أحد العناصر الفاعلة في تنشيطها و تنميتها وتطويرها و الرفع من قدرتها على التكيف إيجابيا مع المتغيرات الجارية في محيطها العام ،

في هذا الإطار حاولنا دراسة مدى إسهام مؤسسة إبداعية مصغرة تنشط في استنبات الشعير بدون تربة باستعمال تقنية مستحدثة في تحقيق إنتاج بامتيازات عالية في ظل محدودية تكاليفها.

و لمعرفة ذلك لا بد من الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية إنشاء مؤسسة مصغرة إبداعية ذات طابع فلاحي قادرة على تبني تقنيات حديثة (تقنية الاستنبات) لإنتاج أعلاف حيوانية خضراء بخصائص ممتازة؟

وبغية الإجابة على هذه الإشكالية اقترحنا جملة من الفرضيات و كانت الإجابة عليها كما يلي:

- تم قبول الفرضية الأولى بإثبات أن تقنية الاستنبات تقع تكاليفها في إطار الحد الأقصى لتكاليف المؤسسات المصغرة؛
- تم قبول الفرضية الثانية و التي تنص على أن المؤسسات الإبداعية المصغرة تحقق نتيجة إيجابية في الأشهر الأولى من بداية نشاطها؛
- تم إثبات صحة الفرضية الثالثة و ذلك بالتأكد من أن المؤسسات المصغرة المستعملة لتقنية الاستنبات الإبداعية تسهم في تغطية نسبة معينة من إنتاج الأعلاف المحلي و تخفيض نسبة من قيمة وارداته؛
- تم إثبات صحة الفرضية الرابعة و المتضمنة أن استعمال تقنية الاستنبات أكثر فعالية من استعمال الطريقة التقليدية في زراعة الأعلاف.

و في ختام دراستنا قدمنا جملة من التوصيات و التي تتمثل في:

- أظهرت الدراسة وجود فارق كبير بين تقنية استنبات الشعير و الطريقة العادية لإنتاجه لذلك نوصي باستخدام هذه التقنية في إنتاج الأعلاف؛
- أظهرت الدراسة إمكانية تعديل ظروف تقنية الاستنبات على حسب المنتج المراد إنتاجه لذلك نوصي باختبار مدى إمكانية تطبيق هذه التقنية على باقي المحاصيل الأخرى و خاصة المستوردة منها؛
- إجراء تكوين في هذه التقنية لتوسيع استعمالها لأبعد حدود ممكنة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب

1 -أحمد تميم، **دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمان**، المستقبل، بور سعيد، مصر،1996.

2 -جلال الملاح، **تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1991.

3 – سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

4 – سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي ومداخله**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2000.

5 -شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

6 -صالح حسن، **دراسة الجدوى**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، 2008 .

7 – عبد الغفور يونس، **التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997.

8 -عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، **دراسة الجدوى و تقييم المشروعات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

9 -عقيل جاسم عبد الله، **تقييم المشروعات – إطار نظري وتطبيقي–**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، عمان، 1999.

10 -محمد إسماعيل، اقتصاديات الصناعة و التصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1992.

11 -محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، **التسويق الإستراتيجي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.

12 -محمد هيكل، **مهارات و إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003.

13 – محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، **دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

14 -نبيل عبد السلام شاكر، **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الجديدة**، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، 1998.

15 – يحيه عيسى و آخرون، **تسويق – تحليل السوق –**، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

وقائع التظاهرات العلمية

16 - بلعزوز بن علي، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات بازل – 2 -، **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، 17 – 18 أفريل 2006، جامعة الشلف.

17 - روابح عبد الباقي، العابد لزهر، تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجربة الاتحاد الأوروبي، **ملتقى دولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة و تحليل تجارب وطنية و دولية**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 18-19 ماي 2011.

18 - ريحان الشريف و بومود إيمان، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، Colloque national sur les stratégies organisation et accompagnement des PME en algerie، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 18-2012/04/19، ص 4-5.

19 -سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، دراسة الجدوى التسويقية و دورها في تنمية المشاريع السياحية- دراسة حالة – **ملتقى دولي بعنوان السياحة، قطاع الخدمات والتنمية المستدامة للأقاليم في منطقة المتوسط**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل-الجزائر، يومي 22-23 أكتوبر 2013.

البحوث الجامعية

20 -بن حسان حكيم، **دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة – مؤسسة G.M.D.LA BELLE لصناعة الفرينة و السميد**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2005-2006.

21 - فتحي خن، **أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية – دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع بسكرة**، مذكرة ماستر، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

المقالات

22 -أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الشلف، الجزائر،العدد السابع، 2009.تيمجغدين نور الدين، دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية و الإشكالات العملية،مجلة الباحث، ورقلة، العدد 7، 2009-2010.

المقابلة

23 -قاسمي تركية، مديرة مؤسسة شهد للحبوب المستنبتة، **التعرف على آلية عمل و تركيب تقنية استنبات الشعير بالطريقة التقليدية**، برج بوعريريج، يوم 2016/03/18، (مقابلة شخصية).

تقارير

24 -مؤثر بن صالح الرواحي و آخرون، **الزراعة بدون تربة لمحاصيل الخضر في البيوت المحمية**، وزارة الزراعة و الثروة السمكية المديرية العامة للبحوث الزراعية و الحيوانية، عمان، 2013.

25 -نبيل أبو شمالة، " **أهمية ألمنهج ألمناطقي في تشجيع ألاستثمار وخلق مشاريع إبداعية – إنتاج الأعلاف الخضراء بطريقة الزراعة المائية Hydroponic –** "، وزارة الزراعة، فلسطين، 2012.

26 -رزق عبد الجابر دار العيس ، **الزراعة المائية**، إتحاد لجان العمل الزراعي UAWC، فلسطين، 2013.

قوانين

27 -الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادر بتاريخ 2001/12/15.

المراجع الأجنبية

27-A.Humbeek ,Une nouvelle conception de la révolution vert, **TROPICULTURA**, 1989.

28- Communication européenne, manuel d'OSLO, **Principe directeurs pour le recueil et l'interprétation des données sur l'innovation** , 3 édition, OCDE,2005.

29- LACHMAN Jean, **financement de l'innovation dans les PME**, Economica.1996.

30-Paul ROBIN, **Horticulture sans sol** :**histoire et actualité**, Cahiers d'économie et sociologie rurales, n° 46-47, 1998.

31**–** PETER Drucker, **A propos du management**, village mondial, paris,2000.

32-Kriaa.S , Bergaoui.R, Kennou.S , Utilisation de l'orge en vert produite hors sol pour alimenter des lapins en croissance en système familial, **WORLD RABBIT SCIENCE**, tunisie,vol 9 (4),2001.

المراجع الإلكترونية

33-http://mbhuniversity.com/formations-en-fourrage-vert-hydroponique, date 29/04/2016,heur 23 :48.

فهرس المحتويات

التعيين	الصفحة
الإهداء	I
التشكرات	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية	01
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الإبداعية المصغرة و دراسة الجدوى الاقتصادية	03
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الإبداعية المصغرة	03
الفرع الأول: المؤسسات المصغرة	03
الفرع الثاني: المؤسسات الإبداعية المصغرة	04
المطلب الثاني: الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية	06
الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية	06
الفرع الثاني: محاور دراسة الجدوى الاقتصادية	09
المبحث الثاني: الاستنبات (الزراعة بدون تربة) و خصوصية تطبيقها على زراعة الشعير	15
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول تقنية الاستنبات	15
الفرع الأول: الجذور التاريخية لتقنية الاستنبات	15
الفرع الثاني: مفهوم و خصائص تقنية الاستنبات	15
الفرع الثالث: أنواع الاستنبات	16
المطلب الثاني:آلية استنبات الشعير	19
الفرع الأول: وصف لآلية استنبات الشعير	19
الفرع الثاني: أهمية استخدام تقنية استنبات الشعير	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	20
المطلب الأول: استعراض الدراسات السابقة	20

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية	20
الفرع الثاني: الدراسات العربية	21
المطلب الثاني: تحديد موقع الموضوع قيد الدراسة من الدراسات السابقة	22
الفرع الأول: تحليل الدراسات السابقة	22
الفرع الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	22
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	24
المبحث الأول: إحصائيات حول الإنتاج الحيواني في منطقة الدراسة و تحديد منهجية الدراسة و أدواتها	26
المطلب الأول: إحصائيات عامة حول إنتاج الأعلاف و الإنتاج الحيواني في ولاية ورقلة	26
الفرع الأول: تطور عدد المواشي في ولاية ورقلة	26
الفرع الثاني: إنتاج الأعلاف في ولاية ورقلة	27
الفرع الثالث: الإنتاج الحيواني في ولاية ورقلة	29
المطلب الثاني: منهجية و أدوات الدراسة	30
الفرع الأول: منهجية الدراسة	30
الفرع الثاني: أدوات الدراسة	31
المطلب الثالث: عرض نتائج الزيارة الميدانية لمؤسسة شهد للحبوب المستنبتة	33
الفرع الأول: نشأة مؤسسة شهد للحبوب المستنبتة	33
الفرع الثاني: دراسة مشروع استنبات الشعير لمؤسسة شهد للحبوب المستنبتة	33
المبحث الثاني: عرض و تحليل نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة المقترح في ولاية ورقلة	36
المطلب الأول: عرض عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة المقترح في ولاية ورقلة	36
الفرع الأول: دراسة السوق	36
الفرع الثاني: الدراسة الفنية	42
الفرع الثالث: الدراسة المالية	47
المطلب الثاني: تحليل نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية المقترحة لمشروع استنبات الشعير بدون تربة المقترح في ولاية ورقلة	49
الفرع الأول: التحقق من الفرضية الأولى	51
الفرع الثاني: التحقق من الفرضية الثانية	52

الفرع الثالث: التحقق من الفرضية الثالثة	**52**
الفرع الرابع: التحقق من الفرضية الرابعة	**52**
الخاتمة	**55**
قائمة المراجع	**56**

فهرس المحتويات **59**